

تصوير:

عزير عبد الهادي الكوفي

# الأفكار الكاشفة

لـ "تناقضات" الخساف الزائفـ  
وكشف ما فيها من الزيغ والتحريف والمجازفة

كتبها

علي بن حسن بن علي بن عبد المحسن الطائي الكوفي

دار الأصاله  
للنشر والتوزيع

جميع الحقوق محفوظة لدار الأصالة

الطبعة الأولى

١٤١١ هـ - ١٩٩١ م

يطلب من

دار الأصالة للنشر والتوزيع

هاتف : ٩٨٥٣١٧ - ص.ب : ٥١٠٣

الأردن - الزرقاء

قَالَ اللَّهُ تَعَالَى :

﴿لَمْ تَلْبِسُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُونَ الْحَقَّ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ .

وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ :

«إِنَّ مِنْ أَشْرَاطِ السَّاعَةِ أَنْ يُلْتَمَسَ الْعِلْمُ عِنْدَ الْأَصَاغِرِ» .

وَقَالَ ﷺ :

«مَنْ ذَبَّ عَنْ عَرَضِ أَخِيهِ بِالْغَيْبَةِ ، كَانَ حَقًّا عَلَى اللَّهِ أَنْ يُعَذِّبَهُ مِنَ النَّارِ» .

وَقَالَ ﷺ :

«مَنْ نَصَرَ أَخَاهُ بِظَهْرِ الْغَيْبِ ، نَصَرَهُ اللَّهُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ» .

وَقَدْ قِيلَ شِعْرًا :

يُقْضَى عَلَى الْمَرْءِ فِي أَيَّامِ مَحْنَتِهِ  
حَتَّى يَرَى « حَسَنًا » مَا لَيْسَ بِالْحَسَنِ

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

### مَدْخُل

إِنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ نَحْمَدُهُ وَنُسْتَعِينُهُ وَنَسْتَغْفِرُهُ، وَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ  
شُرُورِ أَنْفُسِنَا، وَمِنْ سَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا، مَنْ يَهْدِهِ اللَّهُ فَلَا مُضِلَّ لَهُ، وَمَنْ  
يُضِلَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُ.

وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ.

وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ.

أَمَّا بَعْدُ :

فَإِنَّ الْحَرْبَ سَجَالَ بَيْنَ الْحَقِّ وَبَيْنَ الْبَاطِلِ ، وَبَيْنَ أَهْلِ  
الْإِنصَافِ وَبَيْنَ ذَوِي الْاِغْتِسَافِ ، وَبَيْنَ أَصْحَابِ السُّنَّةِ وَبَيْنَ أَذْنَابِ  
الْبِدْعَةِ .

وَمِنْ مَنَّةِ اللَّهِ جَلَّ وَعَلَا عَلَى عِبَادِهِ الصَّادِقِينَ الْمُتَّبِعِينَ أَنْ يُظْهِرَ  
الْفِئَّةَ الصَّادِقَةَ الْمُحِقَّةَ عَلَى الْفِئَةِ الْمَفْتُونَةِ الْمُبْطِلَةِ ، كَمَا قَالَ جَلَّ  
شَأْنُهُ : ﴿بَلْ نَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَى الْبَاطِلِ فَيَدْمَغُهُ فَإِذَا هُوَ زَاهِقٌ﴾ .

وَالْمُتَّبِعُ التَّارِيخَ الْإِسْلَامِيَّ الْغَابِرَ يَرَى بوضوحٍ أَنَّ أَهْلَ  
الْبِدْعِ دَائِمًا مَغْلُوبُونَ ، نَاكِصُونَ ، خَاسِثُونَ ، مَهْمَا عُلَّتْ كَلِمَتُهُمْ  
فَهِيَ إِلَى سُفْلٍ ، وَمَهْمَا انتشرتْ رِقْعَتُهُمْ فَهِيَ إِلَى انْجِسَارٍ ، وَمَهْمَا  
قَوِيَتْ دَوْلَتُهُمْ فَهِيَ إِلَى خَسَارٍ !

فَلْيَهْنَأْ أَهْلُ السُّنَّةِ وَدُعَاتُهَا بِالتَّمَكِينِ وَلَوْ بَعْدَ حِينٍ ، وَلْيُبَشِّرُوا  
بِالْعِزَّةِ وَلَوْ بَعْدَ مُدَّةٍ ، فَرُبُّنَا تَبَارَكَ وَتَعَالَى يَقُولُ فِي مُحْكَمِ كِتَابِهِ :  
﴿فَأَمَّا الزَّبَدُ فَيَذْهَبُ جُفَاءً وَأَمَّا مَا يَنْفَعُ النَّاسَ فَيَمْكُثُ فِي  
الْأَرْضِ﴾ .

وإننا - نحنُ دعاةُ السُّنَّةِ - نعلمُ علمَ اليقين الآياتِ القرآنيَّةَ  
العظيمة التي تأمرُ بالإعراض عن الجَهْلَةِ ، والصَّدَّ عن اللُّغْوِ ،  
كمثلِ قوله تعالى في صفة المؤمنين المُفْلِحِينَ : ﴿الَّذِينَ هُمْ عَنْ  
اللُّغْوِ مُعْرِضُونَ﴾ ، وقوله سبحانه : ﴿خُذِ الْعَفْوَ وَأْمُرْ بِالْعُرْفِ  
وَأَعْرِضْ عَنِ الْجَاهِلِينَ﴾ (١) .

لذا ، فإننا أعرضنا عن كثير من (الأغمار) الذين حاولوا -  
ويحاولون - تشكيكَ العامَّةِ وأشباههم بمنهج السلفِ ، ودعوةِ  
الكتاب والسُّنَّةِ ، وصِفْوَةِ علماء الأُمَّة لأننا نعرفُ أنهم سيموتون كما  
ماتَ مَنْ قَبْلَهُمْ ، إِذْ خَمَدَ ذِكْرُهُمْ ، وَخَمَلَ اسْمُهُمْ ، وَبَقِيَ أَعْلَامُ  
السُّنَّةِ معروفين ، وظلَّ علماؤها معلومين مشهورين ، وبالحقِّ  
معهودين ومذكورين :

أَوْ كُلَّمَا طَنَّ الذُّبَابُ زَجَرْتُهُ  
إِنَّ الذُّبَابَ إِذَنْ عَلَيَّ كَرِيمٌ

ولهؤلاء (الأغمار) تليسات وتدليسات ، يُموِّهون بها على الناس ،  
ويُزخرفون من خلالها باطلهم وضلالهم .

---

(١) قال العلامة الإمام ابن قيم الجوزية في «مدارج السالكين» (٢/٣٠٤) :  
«وليس في القرآن آية أجمع لمكارم الأخلاق ، من هذه الآية» .

وكثيرة هي (المصايد) التي ينصبها هؤلاء (الأغمار) للإيقاع  
بعمامة الناس وأشباههم وأذئابهم، والهوي بهم إلى درك  
أحابيلهم، وأسن آرائهم، ليكثرُوا عدَّتْهم، وينشروا بدعتهم!

ولا تعدوا هذه (المصايد) أن تزيد على «بسمه وجه»، أو  
«حسن لفظ»، أو «تجميل مظهر»، أو «هدية» - بل رشوة - يرققون  
بها قلوب المغررين، أو غير هذا وذاك من مظاهر خداعة، ومناظر  
براقة!

ومن هؤلاء (الأغمار) : (خساف) متهور، و (أفاك) متسلق،  
استسهل الطعن والتجريح، والذم والتقيح، فراح يبعثر (عباراته)  
وكلماته ذات الشمال وذات اليمين، لأدنى ريبة، وأقل شبهة:

لو أن خفة عقله في رجله  
سبق الغزال ولم يفتنه الأرنب  
وإنني - بادية بدء - أستمح الإخوة القراء عذراً لما  
سيلاحظونه من شدة في طريقه الرد على من نحن في صدق النقض  
عليه، إذ من الناس من لا يصلحه سوى هذا الأسلوب.

وبخاصة أننا جرينا معه - قبل - على طريقة اللين، فحسبها  
ضعفاً، وباحتنا بلطف فظنه تراجعاً. فلم يصلحه لا هذا ولا  
ذاك!

والإغلاط في القول طريقة قرآنية نبوية لمعالجة صنوف  
المنحرفين، ومداواة ألوان المخالفين، كما قال رب العالمين:  
﴿وَاعْلُظْ عَلَيْهِمْ﴾ وقال سبحانه. ﴿وَلْيَجِدُوا فِيكُمْ غِلْظَةً﴾.

ويُضاف إلى ما قُدمتُ أن هذا (الخَسَاف) قد ضَمَّ إلى جهله  
بذاءة لسانٍ، وقبيح كلام، فهو سَبَابٌ شَتَام.

ومن قواعد الشريعة قولُ أئمتنا: «الجزاء من جنس العمل»،  
وربنا سبحانه يقول: ﴿فَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا﴾.

وأحسب - إن شاء الله - أن ردُّنا هذا - وبهذه الطريقة - سيكونُ  
رادعاً له ولأمثاله من أهل الأهواء والبدع، لأنه كالسيف المصَّلتِ  
على ضلالاتهم، وكالريح القاصِف على جهالاتهم<sup>(١)</sup>.

أكرُّرُ الاعتذار لفضلاء الأبرار.. أما الجهلة الأعمار..  
والمبتدعة الأغرار.. ممَّن هم على نسق ذلك المِثثار.. فلعلَّ ما  
هنا لهم إنذار: ﴿فَشَرَّدَ بِهِم مِّن خَلْقِهِمْ لَعَلَّهُمْ يَذْكُرُونَ﴾

﴿فَاعْتَبِرُوا يَا أُولِيَ الْأَبْصَارِ﴾.

وهذا الغمُّر (الخَسَاف) لا يذري من العلوم إلا حروفاً، ولا  
يعرف من الفنون إلا كلماتٍ وألفاظاً يتبجح بها على المغرورين  
به، ويستعلي فيها على الجاهلين بحقيقته.

وقد طلَّع علينا هذا الغمُّر (الخَسَاف) بمصيدة ذات نمطٍ  
جديد، يُغرِّرُ بها صغار الأسنان وسُفهاء الأحلام، الذين منهم - بلا  
شك - من هم ذوو نوايا حسنة، وقلوب طيبة: فتَحُوا أعينهم فلم  
يَرَوْا إلا هذا (الخَسَاف)، فسَحَرهم بـ (لسانه)، وغرَّهم ببريق

---

(١) وَرَجَّمَ اللهُ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ الْقَائِلُ: «مَنْ سَأَلَنِي مُسْتَفِيداً حَقَّقْتُ لَهُ،  
وَمَنْ سَأَلَنِي سَمْعَتاً نَاقَضْتُهُ، فَلَا يَلْبِثُ أَنْ يَنْقَطِعَ فَأَكْفِي سُرْنَتَهُ». «البدر الطالع» (١/٧٠).

(بيانه)، فكان يُلقى إليهم - للتلبيس عليهم - نَظْماً وأشعاراً :  
﴿ كَمَثَلِ الْحِمَارِ يَحْمِلُ أَثْقَارًا ﴾ !!

الشَّعْرُ صَغْبٌ وطويلٌ سُلْمُهُ  
إذا ارتقى له الذي لا يعلمه  
رَلْتُ به إلى الحضيضِ قَدُمُهُ  
يُرِيدُ أَنْ يُغْرِبَهُ فَيُعْجِمُهُ (١)

فاستحوذَ عليهم هذا الجهولُ الذي لا يعرفُ قِطَانَهُ مِنْ لِهَاتِهِ  
بِكِبْرِهِ، وَغُرُورِهِ، وَتِيهِهِ، واستعلاؤه، بل بماله وجاهه (!) وعمامته  
وعبائه (!!) فظنوا - لِحِوَاءِ جَعْبَتِهِمْ - ما عنده علماً وفهماً، وهو -  
في الحقيقة - عنهما بمعزلٍ !

فَلَوْ لَيْسَ الْحِمَارُ ثِيَابَ خَزٍّ  
لَقَالَ النَّاسُ : يَا لَكَ مِنْ حِمَارٍ  
وقد استعمل هذا (الخساف) في سبيلِ نُشْرِ فِكْرَتِهِ الباطلة،  
وضلالته الفاسدة ألواناً مِنَ الخداع، وأصنافاً مِنَ التزوير، وأنواعاً  
من الكذب والمين :

لي حيلةٌ فيمن يَنِمُّ وليس في الكذابِ حيلة  
مَنْ كَانَ يَخْلُقُ مَا يَقُولُ فحيلتي فيه قليلة  
وعظيمُ خداعه وإفكه، وكبيرُ كذبه وزُوره ظَهَرَ في تلك

---

(١) وهذا عينُ ما حَدَثَ مَعَ هذا (الخساف) فيما سَوَدَ (نفدأ) (!) لِضَبْطِ «مُلْحَةٍ  
الإعراب» !!

وَمَنْ جَهِلَ شَيْئاً عَادَاهُ !!



الدعوى الفاجرة التي ادّعاها تكفيراً لعلم من أعلام الأمة، وسيّد من أعظم ساداتها، ألا وهو شيخ الإسلام وعلم الأعلام، العلامة الإمام أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية النّميريّ الدمشقيّ، رحمه الله تعالى، وألحقنا به على خير.

وخالفنّ تُعرَف قديماً قبلاً

عند الطّغام إن تشأ تبجيلاً

ولم يأت تكفيرُ هذا الغويّ لهذا الإمام العلم من فراغ، وإنما جاء (انتقاماً) لسياده العابرين من المبتدعة الجاهلين، والمقلّدة الجامدين، من الأشاعرة والجهميّين، الذين نذر شيخ الإسلام نفسه للنقض عليهم، والردّ على تحريفاتهم، «فأقام على غزوهم مُدّة حياته باليد والقلب واللّسان، وكشّف للناس باطلهم، وبيّن تليّسهم وتدليسهم، وقابلهم بصريح المعقول وصحيح المنقول، وشفّى واشتفى، وبيّن تناقضهم»<sup>(١)</sup>

من أجل ذا رَفَع هؤلاء الضّلال عقيرتهم بتكفير هذا الجَهِيد العلم الإمام، والتّنفير من منهجه ودعوته:

ما أبالي أنبّ بالحرّز نيس

أم لحاني عن ظهري غيب لثيم

وهذا التّكفير هو - في الحقيقة - من تلك المصايد، فقد حدّثني من حلّف صادقاً - إن شاء الله - أن هذا الخساف قال له من

---

(١) ما بين القوسين من كلام أعرف الناس بشيخ الإسلام ابن تيمية، وهو تلميذه العلامة ابن قيم الجوزية في «الصواعق المرسلّة» (١/١٥١).

فيه إلى أذنه : «لم أكفر ابن تيمية إلا لأعرف تلامذته (١) أنه ليس بمعصوم» !!

كذا قال، عملاً بقاعدة الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر: «الغاية (تبرر) الوسيلة» !!

فأي شين له أعظم من هذه الرذيلة؟ !!

وما أجمل ما قاله العلامة بذر الدين العيني المتوفى سنة (٨٤١هـ) شارح «صحيح البخاري» في تقريره<sup>(١)</sup> لـ «الرد الوافر» (ص ٢٦٤) بياناً لحكم من كفر هذا العلم الإمام:

«... فإذا كان الأمر كذلك: يجب على ولاية الأمور أن يعاقبوا هذا الجاهل المفسد الذي قال في حق ابن تيمية: إنه كان كافراً! بأنواع التعزير من الضرب الشديد، والحبس المديد.

ومن قال لمسلم: يا كافراً، يرجع ما قاله إليه، ولا سيما إذا اجتراً مثل هذا النجس، وتكلم به في حق هذا العالم، ولا سيما وهو ميت، وورد النهي من الشارع عن الكلام في حق أموات المسلمين، والله يأخذ الحق ويظهره» أ. هـ.

وقال الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى في تقريره له أيضاً على الكتاب نفسه (ص ٢٦٣) - وقد أشار إليه - أيضاً - السخاوي في.

---

(١) وهذا التقرير ثابت النسبة للبذر العيني رحمه الله، فإذا حاول التشكيك في نسبته جماع شبه، أو مخذول متطاول، فنقول له: قد أشار إلى هذا التقرير الحافظ السخاوي في «الضوء اللامع» (١٣/١٠) ووصفه بأنه «غاية في الانتصار لابن تيمية»، رغم أنوف أولئك الشائنين المشككين.

«الضوء اللامع» (٨/١٠٤) - : «لا يقول في ابن تيمية أنه كافر إلا أحد رجلين : إما كافر حقيقةً ، وإما جاهل بحاله . . . وقد أثني عليه وعلى علمه ودينه وزُهدِه جميع الطوائف من أهل عصره . . .» أ. هـ.

ومن تمام ضلال هذا الغويّ المخدول - كما حدثني اثنان من سامعيه - أنه اتهم في بعض مجالسه : الصحابيّ الجليل معاوية ابن أبي سفيان رضي الله عنه بالنفاق . . ولمّح بأنه من المرتدين أصحاب النار!!

فماذا نقول في هذا المكفر المعثر؟!

وَرَجِمَ الله الإمامَ أبا زُرعةَ الرّازيَّ القائلَ : «إذا رأيتَ الرجلَ ينقصُ أحداً من أصحاب رسول الله ﷺ فاعلم أنه زنديق»<sup>(١)</sup>.

ولقد علّم القاضي والداني عن (المناظرة) التي عُقدت بين هذا (الخساف) وبين كاتب هذه الكلمات، ذباً عن ذلك العلم الإمام، ورداً لذلك التكفير الجائر - الذي هو في الحقيقة راجع على قائله، وعلى مدّعيه حائر.

وأصل هذه المناظرة تلبّس شيطانيّ من هذا (الخساف) وأعوانه - ومريديه وأخذانه، إذ قد لبّس هذا (الخساف) على مناقشه بأن المجلسَ مجلسٌ خاصٌّ تتم فيه مباحةُ مسألتين اثنتين، فإذا الأمر قد دُبّرَ بليلٍ، وحيكّت فيه مَصيدةٌ شوهاء! يُراد منها الإيقاعُ بدُعاةِ السُّنة! فنُصِبَ حَكَمٌ . . وعُقدت مُناظرة!

(١) «الكفاية» (ص ٩٧) للإمام الخطيب البغدادي.

ولم نَكُنْ لِنَقْبَلْ بهذا - لو عَرَفْنَاهُ - لَأَنَّ نَهْجَ السُّلَفِ مَجَانِبُهُ  
أَهْلَ الْبِدْعِ ، وَالْبُعْدُ عَنْ مُنَاطَرَتِهِمْ :

قال الإمام الأوزاعي : « لَا تُمَكِّنُوا صَاحِبَ بَدْعٍ مِنْ جَدَلٍ ،  
فَيُورِثَ قُلُوبَكُمْ مِنْ فِتْنَتِهِ ارْتِيَاباً »<sup>(١)</sup> .

و « دَخَلَ رَجُلَانِ مِنْ أَهْلِ الْأَهْوَاءِ عَلَى مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ ،  
فَقَالَا : يَا أَبَا بَكْرٍ ، نَحْدُثُكَ بِحَدِيثٍ ! فَقَالَ : لَا ، قَالَا : فَتَقْرَأُ عَلَيْكَ  
آيَةً مِنْ كِتَابِ اللَّهِ ! فَقَالَ : لَا ، لَتَقُومَانِ عَنِّي ، أَوْ لَأَقُومَنَّ »<sup>(٢)</sup> .

وَلَكِنَّهُمْ يُلَبِّسُونَ . . وَيَكْذِبُونَ . . وَيُمَوِّهُونَ !

وقد قال العلامة البربهاري : « الْمُجَالَسَةُ لِلْمُنَاصِحَةِ فَتَحُ  
بَابَ الْفَائِدَةِ ، وَالْمُجَالَسَةُ لِلْمُنَاطَرَةِ غَلَقَتْ بَابَ الْفَائِدَةِ »<sup>(٣)</sup> .

وما أجمل ما قيل :

وَإِذَا جَلَسْتَ إِلَى الرِّجَالِ وَأَشْرَقْتَ  
فِي جَوْ بَاطِنِكَ الْعِلْمُ الشُّرْدُ

فَاخْذَرْ مُنَاطَرَةَ الْجَهْلِ فَإِنَّمَا  
تَغْتَاطُ أَنْتَ وَيَسْتَفِيدُ وَيَخْرَدُ

ومع هذا وذاك . . حَدَّثَتِ الْمُنَاطَرَةُ . . وَأَعْقَبَتْ بِمُكَابَرَةٍ . .

وَابْنُ الْبُيُونِ إِذَا مَا لَزَّ فِي قَرْنٍ  
لَمْ يَسْتَطِعْ صَوْلَةَ الْبُزْلِ الْقَنَاعِيسِ

(١) أخرجه ابنُ وَضَّاحٍ فِي « الْبِدْعِ وَالنَّهْيِ عَنْهَا » (ص ٥٣)

(٢) رواه الدارمي (١٠٩/١) واللالكاشي (٢٤٢) .

(٣) « سِيرَ أَعْلَامِ الْبُلَاءِ » (٩١/١٥)

إِذْ لَمَّا حُوقِقَ هَذَا (الْخَسَافُ) فِي ذَلِكَ، وَبَيَّنَ لِأَهْلِ الْحَقِّ أَنَّهُ فِي التَّعَصُّبِ هَالِكٌ : تَرَجَّعَ عَلَى مَلَأَ مِنَ النَّاسِ، لَكِنَّهُ فِي الْحَقِيقَةِ نَكَاسٌ، فَمَا إِنْ خَلَا بِنَفْسِهِ، حَتَّى أَتَى بِدَلْسِهِ، فَتَكَصَّ عَلَى عَقْبِيهِ، جَالِبًا لِعَقْلِهِ الْوَيْهَ، مُتَجَاهِلًا عَقُولَ أَصْحَابِهِ، وَمَنْ لَا يُفَرِّقُ بَيْنَ قِشْرِهِ وَلُبَّابِهِ! وَكَذَا الَّذِينَ هُمْ بِهِ مَخْدُوعُونَ، وَفِي «تَفْلُسُفِهِ» مَغْرُورُونَ!

وَمَنْ جَهِلَتْ نَفْسُهُ قُدْرَهُ

رَأَى غَيْرَهُ مِنْهُ مَا لَا يَرَى

وَإِنِّي لَمَّا أَتَذَكَّرُ ذَلِكَ (الْخَسَافُ) وَكَلِمَاتِهِ الْعِجَافَ، وَأَسْتَحْضِرُ مَوَاقِفَهُ الْمُلتَوِيَّةَ، وَأَسَالِيهِهِ الْحَلَزُونِيَّةَ الَّتِي قَلَبَ فِيهَا الْحَقُّ بَاطِلًا، وَجَعَلَ بِهَا الْبَاطِلَ حَقًّا، أَعْجَبُ أَشَدَّ الْعَجَبِ مِنْ ضَلَالِهِ، وَسُوءِ أَحْوَالِهِ، وَفَسَادِ مَقَالِهِ، إِذْ هُوَ - عَامِلُهُ اللَّهُ بِعَدْلِهِ - قَدْ عَكَسَ نَتِيجَةَ الْمُنَاطَرَةِ - كَذِبًا وَزُورًا، جَاعِلًا مَا عَلَيْهِ لَهُ، بِالرُّغْمِ مِنْ وَضُوحِ الصُّوْلَةِ - وَلِلَّهِ الْحَمْدُ - لِأَهْلِ السُّنَّةِ عَلَيْهِ، وَذَلِكَ بِاعْتِرَافِ الْحَكَمِ الَّذِي هُوَ قَدْ جَلَبَهُ وَطَلَبَهُ وَفَرَضَهُ! (١).

فَأَذَكَّرُ هَذَا (الْخَسَافُ) بِقَوْلِ رَبِّ الْعَالَمِينَ - إِنْ كَانَتْ

---

(١) وَبِالتَّالِي نَحْنُ لَمْ نَرْفُضْهُ، رِضْوَانًا لِلْأَمْرِ الْوَاقِعِ، وَبِخَاصَّةِ أَنَّا كُنَّا أَمَامَ أَنَاسٍ يَنْتَظِرُونَ هَفْوَةً... أَوْ زَلَّةً... لِيَحْمَلُوهَا مَا لَا تَحْتَمِلُ مِنْ مَعَانِي التَّرَاجُعِ وَالنُّكُوصِ... وَ...

وَمَعَ هَذَا - وَلِلَّهِ الْحَمْدُ - فَقَدْ أَظْهَرْنَا اللَّهُ عَلَيْهِمْ؛ وَحَكَمَ الْحَكَمَ الَّذِي هُوَ مِنْ بَابَتِهِمْ - وَلَوْ بَعْدَ حِينٍ وَلَايٍ - إِذْ أُنْطِقَهُ اللَّهُ بِالْحَقِّ أَنَّهُ: وَلَا يَحُورُ تَكْفِيرُ شَيْخِ الْإِسْلَامِ ابْنِ تَيْمِيَّةٍ كَمَا هُوَ لَفْظُهُ تَمَامًا مِنْ أَسْرَاطَةِ التَّسْجِيلِ، وَهُوَ مَا جِئْنَا - أَصْلًا - مِنْ أَجْلِهِ

الذكري تنفعه - : ﴿ وَلَا تَلْبِسُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُوا الْحَقَّ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾ .

ولقد صدق من قال :

وقل للعيون الرُّمْد : للشَّمْسِ أَعْيُنُ  
سواكِ تَرَاهَا فِي مَغِيبٍ وَمَطْلَعٍ

وقد قيل :

ومهما تَكُنْ عند امرئٍ مِنْ خَلِيقَةٍ  
وإنْ خَالَهَا تَخْفَى عَلَى النَّاسِ تُعْلَمُ

قلت :

وإنِّي لأَجْزُمُ - إنْ شَاءَ اللَّهُ - أَنْ فِيمَا سَقَى مِنْ كَلِمَاتٍ وَإِشَارَاتٍ  
كِفَايَةً لِمَنْ أَنْصَفَ، وَبِالْحَقِّ اعْتَرَفَ، وَمِنْ الْعِلْمِ اغْتَرَفَ . . أَمَّا  
الْمُكَابِرُ . . فَلَوْ جِئْتَهُ بِأَلْفِ آيَةٍ فَلَنْ يَرْجِعَ عَمَّا يَقُولُ، لِأَنَّهُ عُرِفَ  
بِفِكْرَةٍ، وَعُرِفَتْ فِكْرُهُ بِهِ، فَيَصْغُبُ عَلَى نَفْسِهِ الْأَمَارَةَ بِالسُّوءِ الرَّجُوعِ  
إِلَى الْحَقِّ، وَالْعَوْدُ إِلَى رَشِيدِ النُّهْجِ ، ﴿يُجَادِلُونَكَ فِي الْحَقِّ بَعْدَ مَا  
تَبَيَّنَ﴾ .

ألم تر أن الحق تلقاه أبلجا  
وأنت تلقى باطلا القول لجلجا

ولكن العجب لا ينقضي من هذا الغمر المتهور (الخساف)  
الذي اتخذ سلماً للجاه والشهرة : الطعن في علماء الأمة، والقذح  
في صفوة الأئمة، إذ قد طلع علينا هذا لجهول - أخيراً - بعدة

«تساويد» و «رسائل» يظنّها - بزعمه وهواه - «ردوداً» على دُعاة  
السُّنة وأهلها، مَعَ أنّها - كلّها - شواهد مُؤكّدة لجهله، ودلائل  
كاشفة لزوره وخطئه!

ما يَضُرُّ البحرَ أمسى زاجراً  
أن رمى فيه غلامٌ بحجر

لكنّه - لِفُروره وتيهه - ملأها عباراتٍ جوفاء، لا تنطلي إلا على  
البلهَاء، الذين يقنعون بزخارفِ الكلمات، وتغرهم بهارج  
الحروف، من غير تمييز بين الأقاويل، وبلا معرفة لما تصحبه  
الحُجّة ويُقارنه الدليل!

ومن خفيت عليه الشمسُ حيناً فكيف تُراه يظفرُ بالشَّهَاءِ  
ومن أعياه نورٌ من نهارٍ فكيف يرومُ إدراكَ البهَاءِ  
ولو أن طالبَ علمٍ مبتدئاً مُنصفاً عنده أوَّلِيَّاتُ المعرفةِ  
والدرايةِ راجعٌ شيئاً من الذي زينه وسوّده هذا المدّعي الثُّرثار  
والطاعنُ المِعثار؛ لَرَأى العَجَبَ العُجاب، وظهر له الباطلُ الذي  
ألْبَسَه لبوسَ الحِقِّ والصُّواب!

فلا تقنع بأوّل ما تراه  
فأوّل طالعٍ فجرٌ كذوبٌ

ومِمّا يزيدُ الطّينَ بِلَّةً - كما يقولون - هو ما غمَر به هذا الغمُرُ  
(الخُصاف) نفسه - فوق جهله وضحالةِ تحصيله - من بدّاعةٍ لسانٍ،  
وانعدامِ أدبٍ، وتعالَمٍ قبيحٍ، فليس أحدٌ عنده مرضياً، إلا إذا كان  
مقلّداً، صوفيّاً، أشعريّاً؛ يُوافقُ مشربُه مشربَه، ويُطابقُ رأيُه رأيَه.

وكنْتُ قد كتبتُ مرّةً «وَرَقَاتٍ» وصفتُ فيها هذا (الخَسَاف) بأنّه : «إذا كَتَبَ فإملاؤه خَرَابٌ ، وإذا تكلّم فلُغَتُهُ يَبَابٌ ، وإذا نَقَلَ فنقلُهُ سَرَابٌ» . . فلما قرأ ذلك شاططَ ظنونه ، وجنَّ جنونه ، فكأنّه قال في نفسه لنفسه :

إذا ما ماتَ بَعْضُكَ فابكِ بَعْضاً  
فإنَّ البَعْضَ مِنْ بَعْضٍ قَرِيبُ  
.. فَطَفِقَ يَكْتُبُ . . . وَيُسَوِّدُ . . . وَيَرُدُّ . . . لَعَلَّ وَعَسَى . .  
وأنى لمثلِ هذا الجاهلِ الأصمِّ معرفةُ الخطأِ مِنَ الصوابِ ، وهو خالي الوفاض . . مدلّسُ شَغَابٍ . . محرفٌ كَذَّابٌ ؟

وإذا ما خَلَا الجِبَانُ بِأَرْضِ  
طَلَبَ الطُّعْنُ وَحْدَهُ وَالنِّزَالُ  
.. وبالرُّغمِ مِنْ هذا كُلِّهِ فَإِنِّي قد ظَلَلْتُ مُعْرِضاً عَنْ كَشْفِ  
عُوارِهِ ، وَهَتَكَ أَسْرَارِهِ مُتَجَنِّباً الرَّدَّ عَلَيْهِ ، مُتَمَثِّلاً قَوْلَ مَنْ قَالَ :

وذي سَفْهِ يُوَاكِهُنِي بِجَهْلٍ  
فأكْرَهُ أَنْ أَكُونَ لَهُ مُجِيباً  
يزبُدُ سَفَاهَةً فَأَزِيدُ حِلْماً  
كعمودٍ زَادَهُ الإِحْرَاقُ طِيباً

وبناءً على إلحاحِ بعضِ مِنَ المُحِبِّينَ مِنِّي يرغِبُونَ بِالْخَيْرِ ، وَيُرِيدُونَ الْحَقَّ ؛ رَأَيْتُ أَخيراً أَنْ أَكْتُبَ هَذِهِ «الْوَرَقَاتِ» لَعَلَّهَا تُوقِفُ تَهَوُّكَ هَذَا (الخَسَاف) الْمُنْحَرِفَ ، وَإِلَّا فَتَوَقَّظْ الْعَفْلَى مِنْ أَصْحَابِهِ ،



وَتَنَبَّهَ مَنْ أَغْلَقُوا عَقُولَهُمْ عَنِ الْحَقِّ وَبَابِهِ، لَعَلَّهُمْ مِنْ مُبَاتِهِمْ  
يُفَيِّقُونَ، وَمِنْ نَوْمَتِهِمْ يَسْتَيْقِظُونَ، فَيَعْرِفُونَهُ وَيَكْتَشِفُونَهُ، وَعَمَلًا بِقَوْلِ  
رَبَّنَا: «لَتُنَبِّتَهُ لِلنَّاسِ وَلَا تَكْتُمُونَهُ».

وَلَنْ يَكُونَ رَدِّي هُنَا مَفْصَلًا مَطْوًى، إِذِ الْبِدَادُ أَغْلَى مِنْ أَنْ  
يُهَذَرَ بِالْإِطَالَةِ فِي تَعَقُّبِ جَاهِلٍ وَضِيعٍ، وَمُتَحَذِّقٍ رَقِيعٍ، وَإِنَّمَا  
أَكْتَفِي بِنَبَذِ وَإِشَارَاتٍ، تَدُلُّ عَلَى مَا فِي تَسْوِيدَاتِهِ مِنْ جِهَالَاتٍ  
وِطَامَاتٍ، وَرَجِمَ اللَّهُ مَنْ قَالَ: «الْعِلْمُ نُقْطَةٌ كَثُرَهَا الْجَاهِلُونَ».

وَمَا تَعَقُّبَاتُ الْخَسَافِ كُلُّهَا، وَرَدُّهُ جَمِيعُهَا فِي الْحَقِيقَةِ «إِلَّا  
وَخَزَاتٍ مُرْجِفٍ، وَطُعُونٍ مُتَسَرِّعٍ، وَهِيَ مَوَاقِفُ يَتَشَفَّى بِهَا مَنْ فِي قَلْبِهِ  
عِلَّةٌ، وَفِي دِينِهِ رَهَقٌ وَذِلَّةٌ»<sup>(١)</sup>.

وَمَا أَجْمَلَ مَا قَالَهُ الْعَلَامَةُ الْإِمَامُ ابْنُ حَزْمٍ الْأَنْدَلُسِيُّ:  
«لَا آفَةٌ عَلَى الْعُلُومِ وَأَهْلِهَا، أَضُرُّ مِنَ الدُّخْلَاءِ فِيهَا وَهُمْ مِنْ  
غَيْرِ أَهْلِهَا، فَإِنَّهُمْ يَجْهَلُونَ، وَيَظُنُّونَ أَنَّهُمْ يَعْلَمُونَ، وَيُفْسِدُونَ،  
وَيُقَدِّرُونَ أَنَّهُمْ يُصْلِحُونَ».

وَقَدْ قِيلَ قَدِيمًا: «مَنْ جَرَّ أَذْيَالَ النَّاسِ بِيَاظِلٍ، جَرُّوا ذَيْلَهُ  
بِحَقٍّ».

---

(١) «الرَّدُّ عَلَى الْمُخَالَفِ» (ص ٨٨)، لِلْأَخِ الشَّيْخِ بَكْرِ أَبُو زَيْدٍ.

## تناقضات . . . أم تمويهات؟

ظَهَرَ لِبَعْضِ الْمُتَعَالِمِينَ كِتَابٌ - قَرِيباً - زَعَمَ مُسَوِّدُهُ لَهُ تَسْمِيَةً (غَرَّارَةً)، هِيَ «تَنَاقُضَاتُ الْأَلْبَابِي . . .»! وَلَوْ قُلِبْتَ عَلَى قَائِلِهَا لَدَسْتَهُ لِبُوساً لَا انْفِكَاكَ لَهُ مِنْهَا، مُضَافاً إِلَيْهَا عَلَيْهِ: «. . . وَكَذِبَاتُ الْخُسَافِ الْفَاضِحَاتِ»!

وَمَنْ يُكْفِّرُ أَعْلَامَ الْأُمَّةِ يَسْهُلُ عَلَيْهِ - لِحَوَاءِ قَلْبِهِ - مَا هُوَ دُونَ ذَلِكَ مِنْ طَعْنٍ أَوْ تَشْهِيرٍ، وَلَوْ بِالْكَذِبِ وَالتَّخْفِيرِ!

وَلَقَدْ كَانَ الْوَاقِفُونَ عَلَى هَذَا الْكِتَابِ أَصْدَفًا مِنَ النَّاسِ:

أ - جَهْلَةٌ حَاقِدُونَ: «كُلَّمَا نَعَقَ بِهِمْ نَاعِقُ اتَّبَعُوهُ»<sup>(١)</sup>، رَأَوْا اسْمَ الْكِتَابِ، وَلَمْ يَعْرِفُوا حَقِيقَتَهُ، لَكِنَّهُ يُوَافِقُ أَهْوَاءَهُمْ، وَيُطَابِقُ حِقْدَهُمْ، فَتَوَاصَوْا بِهِ مِنْ غَيْرِ فَهْمٍ وَلَا نَظَرٍ!

ب - حَسَدَةٌ مَآكِرُونَ: رَأَوْا فِي الْكِتَابِ - وَهُمْ بِهِ جَاهِلُونَ - مُتَنَفِّساً لِمَكْنُونِ قُلُوبِهِمْ، وَدَفِينِ حَسَدِهِمْ:

حَسَدُوا الْفَتَى إِذْ لَمْ يَنَالُوا سَعْيَهُ  
فَالْقَوْمُ أَعْدَاءُ لَهُ وَخُصُومُ  
كَضَرَائِرِ الْحُسْنَاءِ قُلْنَ لِوُجْهِهَا  
حَسَداً وَتِيهَا إِنَّهُ لَدَمِيمٌ

ج - طَلَبَةٌ حَائِرُونَ: غَرَّهُمْ ذِكْرُ الْأَرْقَامِ وَأَسْمَاءِ الْكُتُبِ،

(١) «سير أعلام السلا» (٧/ ٢٠٧)

ومقابلة الأحاديث، فتوهموا أن سائر ما فيه حق وصواب، وهو غلط  
بلا ارتياب، لكنهم في معرفة الحقيقة راغبون، وعند ظهور الحق  
مستجيبون.

وأقول لهؤلاء : عليكم بالأصول والحجج، والبراهين  
والأدلة، ولا يغرنكم تمويه المجادلين، ولا جدل المموهين،  
وتذكروا كلمة الإمام مالك رحمه الله : «أكلما جاءنا رجل أجدل  
من رجل، تركنا ما نزل به جبريل على محمد ﷺ لجذله»<sup>(١)</sup>.  
بهذا تذهب حيرتكم، ويزول شككم.

د - طلبة منصفون : عرفوا جهل (الخساف) وخبروا  
حقيقته، واكتشفوا زيوفه وكذبه، فلم يغرنهم ذلك، بل جعلهم هذا  
الكتاب بحقهم مستمسكين، ولدعوتهم ناشرين مظهرين.

ولما سرحت نظري فيما (سوده) هذا (الخساف) تذكرت  
كلمة اشتهرت عن الإمام علي بن المديني رحمه الله تعالى، حيث  
قال - فيما معناه - : (إذا رأيت الحديث يتعالم، فاكتب على قفاه : «لا  
يُفْلِح» !

وإني لأقول لهذا (الخساف) المِعْثَار :

أَصَمَّكَ سُوءُ فَهْمِكَ عَنْ خِطَابِي  
وَأَعَمَّاكَ الضَّلَالُ عَنْ اهْتِدَائِي  
وَهُنْتَ فَكُنْتَ فِي عَيْنِي صَبِيًّا  
أَطَارِحُهُ بِالْفَاطِ الْهَجَاءِ

(١) «حلية الأولياء» (٦/٣٢٤).

وقبل أن أبدأ بذكر نُبذِ الكشفِ عن جهالاتِ هذا (الخساف) وتحريفاته، أصدر الكلام بذكر قواعد علمية تخفى على كثير من الجهلة أو يحفونها، تُفيد الباحثين، وتزيل حيرة الحائرين :

الأولى : أن للمحدثين أقوالاً في الجرح والتعديل مُتغايرة، أو آراءً في التصحيح والتضعيف مختلفة، كما أن للفُقهَاء في مسائل الفقه والأحكام أقوالاً واختلافاتٍ : فكم من مسألة فقهية للإمام الشافعي فيها قولان ! وكم من حكم شرعي للإمام أحمد فيه أقوال !

وهكذا ! وما ذاك إلا لاختلاف أنظارهم في الدليل سواء بالكثير أم القليل، فهل يُقال في مثل هؤلاء الأئمة : إنهم مُتناقضون ؟ !

وكم من حديثٍ أقرَّ الذهبيُّ في «تلخيصه» الحاكم في «مستدركه» على تصحيحه، ثم يُخالف ذلك في «الميزان» أو «مذهب سنن البيهقي»، أو غيرهما ؟ !

وكم من حديثٍ أودعه ابنُ الجوزيِّ في «الموضوعات» ومع ذلك هو عنده في «العلل المتناهية» ؟ !

وكم من راوٍ وثقه ابنُ حبان، ثم تراه في كتابه «المجروحين» ؟ !

وكم من راوٍ اختلف فيه قولُ الحافظِ ابنِ حجرٍ ما بين «تقريب التهذيب» و«فتح الباري» أو «التلخيص الحبير» ؟ !

فهل يُقال لمثل هؤلاء الحفاظ والجهابذة : متناقضون ؟ !

إنَّ المُتناقض هو مَنْ يزعم تناقضهم، ويدّعي اضطرابهم.

والحقُّ أنَّ هذا مِنْ تَغْيِيرِ الاجتهاد :

قال العلامة اللكنويُّ في «الرفع والتكميل» (ص ١١٣) :

«كثيراً ما تجدُ الاختلافَ عن ابنِ معين وغيره مِنْ أئمةِ النقدِ في حقِّ راوٍ، وهو قد يكونُ لِتَغْيِيرِ الاجتهاد، وقد يكونُ لاختلافِ كيفيةِ السؤال».

ولكي لا أُخْلِي المِقامَ مِنْ زيادةِ إيضاحٍ، أضربُ بعضَ الأمثلةِ على ذلك :

١ - حديث «مَنْ اكْتَحَلَ فُلْيُوتِرٍ، مِنْ فَعَلٍ فَقَدْ أَحْسَنَ، وَمَنْ لَا فَلَاحَ حَرَجٌ...» :

أَعْلَهُ الحافظُ ابنُ حَجَرٍ في «التلخيص الحبير» (١/١٠٢)،  
(١٠٣) بجهالةِ الحُصَيْنِ الحُبْرَانِي .

وَمَعَ ذلكَ حَسَنُ إِسْنَادِهِ في «فتح الباري»، (١/٢٠٦) !!

٢ - حديثُ نزولِ قولِهِ تعالى : ﴿فِيهِ رِجَالٌ يُحِبُّونَ أَنْ يَتَطَهَّرُوا﴾ في أَهْلِ قُبَاءَ :

ضَعَّفَ الحافظُ ابنُ حَجَرٍ إِسْنَادَهُ في «التلخيص الحبير»  
(١/١١٣).

لَكِنَّهُ صَحَّحَ سَنَدَهُ في «الفتح» (٧/١٩٥) وفي «الدراية»  
(١/٩٧).

٣ - حديثُ ابنِ عُمرَ مرفوعاً : «أَجَلْتُ لَنَا مِيتَتَانِ  
وَدَمَانِ...» :

أورده في بُلُوغ المَرَامِ (رقم : ١١) وقال : « وفيه ضَعْفٌ » .  
ثم خَلَصَ في « التلخيص الحبير » (١/٢٦) إلى تصحيحه .  
٤ - حديث : « إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى الصُّفوفِ  
الأُولِ » :

صححه النووي في « المجموع » (٤/٣٠١) .  
واقصر في « رياض الصالحين » (رقم : ١٠٩٠) على  
تحسينه .

٥ - حديث : « اذكروا هَازِمَ اللَّذَاتِ : الموت » :  
حسنه لحافظُ ابنِ حَجَرٍ في « تخریج الأذكار » - كما في  
« الفتوحات الربانية » (٤/٥٠) .

وأقر ابنُ حَبَّانَ والحاكِمُ وابنُ طَاهِرٍ وابنُ السَّكَنِ على صحته  
في « التلخيص الحبير » (٢/١٠١) .

٦ - إدریس بن یزید لأودِيَّ : وثقه الحافظُ ابنُ حَجَرٍ في  
« التقريب » ، وضعفه في « الفتح » (٢/١١٥) .

٧ - نَوْفُ بن فَصَّالَةَ : قال عنه الحافظُ في « التقريب » :  
« مستور » ، وحكم في « الفتح » (٨/٤١٣) بأنه : « صدوق » .

٨ - عبد الرحمن بن عبد العزيز الأوسِي : قال عنه الحافظُ  
في « التقريب » : « صدوق بخطيء » ، وضعفه في « الفتح »  
(٣/٢١٠) .

٩ - صحَّح الحافظُ ابنُ حَجَرٍ في « النُّكْتِ على ابن

الصلاح، (١/ ٣٥٥ - ٣٥٦) حديثاً من رواية محمد بن عجلان .  
مع أنه في «أمالى الأذكار» (١/ ١١٠) بين أن حديثه لا يرتفع  
عن مرتبة الحسن .

١٠- نقل الحافظ ابن حجر في «التلخيص الحبير»  
(٤/ ١٧٦) عن النووي في «الروضة» قوله في حديث : «لا نذر في  
معصية» أنه : «ضعيف باتفاق المحدثين» !

فتعقبه الحافظ بقوله : «قد صححه الطحاوي وأبو علي بن  
السكن، فأين الاتفاق؟»

١١- قال النووي في «المجموع» (٢/ ٤٢) في حديث مس  
الذكر : «هل هو إلا جزء منك!» : «إنه ضعيف باتفاق الحفاظ» .

والحديث قد صححه ابن حبان، وابن حزم، والطبراني،  
وابن التركماني، وغيرهم .

لذا، قال ابن عبد الهادي في «المحرر» (ص ١٩) : «وأخطأ  
من حكى الاتفاق على ضعفه» .  
قلت :

وغير هذا وذاك كثير من أمثاله .

فهل يقال في مثل هؤلاء العمد من الأئمة : إنهم  
متناقضون؟!

لا، وألف لا، إنما تغير اجتهادهم، وظهر لهم في حين ما لم  
يظهر لهم قبل، فهم مأجورون أولاً وأخيراً، بدءاً وانتهاءً .

وَيُؤْخَذُ مِنْ أَقْوَالِهِمْ آخِرُهَا، أَوْ مَا كَانَ مَصْحُوباً بِدَلِيلِهِ  
وَبُرْهَانِهِ.

أقول : إذا اتَّضَحَتْ هذه القاعدةُ الأولى فهي كافيةٌ لنقض  
كلامِ كُلِّ مغرورٍ خَسَافٍ مِنْ أساسِهِ . . .

وعليه ؛ فالأحاديثُ القليلةُ التي اختلفَ فيها قولُ شيخنا  
العلامة مُحدِّثِ العصر - رُغم أنوفِ الشَّانئين - إنما هي من هذا  
الباب ، فما يُقالُ في شيخنا يُقالُ في علمائنا وأئمتنا !

ولا أحسبُ أنَّ منصفاً - بعد الذي سبقَ بيانه - يزعمُ تناقضاً ،  
أو يدَّعي اختلافاً !

القاعدةُ الثانيةُ : أنَّ كَمّاً مِنَ الأحاديثِ التي اختلفت فيها  
كلمات الأئمة والعلماء - ومنهم شيخنا - هي من نَوْعِ الحديثِ  
الحَسَنِ الذي يَعْسُرُ ضَبْطُ قَاعِدَةٍ فِيهِ ، لدقَّتِهِ ، وَعُلُوُّ كَعْبِ النَّاكِدِ فِيهِ .

قال الإمامُ الحافظُ شمسُ الدين الذهبيُّ في كتابه النافع  
«المَوْقِظَةُ» (ص ٢٨ - ٢٩) :

« . . ثم لا تَطْمَعُ بَأَنَّ لِلْحَسَنِ قَاعِدَةً تَنْدَرِجُ كُلُّ الأحاديثِ  
الجَسَانِ فِيهَا ، فَأَنَا عَلَى إِيَّاسٍ مِنْ ذَلِكَ ، فكم من حديثٍ تَرَدَّدَ فِيهِ  
الحُفَاطُ ، هل هو حَسَنٌ أَوْ ضَعِيفٌ أَوْ صَحِيحٌ ؟ بل الحافظُ الواحدُ  
يَتَغَيَّرُ اجْتِهَادُهُ<sup>(١)</sup> فِي الْحَدِيثِ الْوَاحِدِ ، فَيَوْمًا يَصِفُهُ بِالصَّحَّةِ ، وَيَوْمًا  
يَصِفُهُ بِالْحُسْنِ ، وَلَرُبَّمَا اسْتَضَعَفَهُ !

---

(١) وانظر مثلاً تصديقاً - عدا ما مضى - في «سير أعلام السلا»



وهذا حق ، فَإِنَّ الْحَدِيثَ الْحَسَنَ يَسْتَضَعِفُهُ الْحَافِظُ عَنْ أَنْ يُرَقِّعَهُ إِلَى رُتْبَةِ الصَّحِيحِ ، فَبِهَذَا الْإِعْتِبَارِ فِيهِ ضَعْفٌ مَا ، إِذِ الْحَسَنُ لَا يَنْفَكُ عَنْ ضَعْفٍ مَا ، وَلَوْ أَنَّكَ عَنْ ذَلِكَ لَصَحَّ بِاتِّفَاقٍ أ. هـ .

فأين هذا الكلامُ العالي من مَنَسَاف (الخساف)؟

وقال شيخنا حفظه الله في «إرواء الغليل» (٣٦٣/٤) :

«إِنَّ الْحَدِيثَ الْحَسَنَ لَغَيْرِهِ ، وَكَذَا الْحَسَنَ لِدَاتِهِ مِنْ أَذَقِّ عُلُومِ الْحَدِيثِ وَأَصْعَبِهَا ، لِأَنَّ مَدَارَهُمَا عَلَى مَنْ اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي رُؤَايِهِ ، مَا بَيْنَ مُوْتَقٍ وَمُضَعَّفٍ ، فَلَا يَتِمَكَّنُ مِنَ التَّوْفِيقِ بَيْنَهَا أَوْ تَرْجِيحِ قَوْلٍ عَلَى الْأَقْوَالِ الْأُخْرَى إِلَّا مَنْ كَانَ عَلَى عِلْمٍ بِأَصُولِ الْحَدِيثِ وَقَوَاعِدِهِ ، وَمَعْرِفَةٍ قَوِيَّةٍ بِعِلْمِ الْحَرْحِ وَالتَّعْدِيلِ ، وَمَارَسَ ذَلِكَ عَمَلِيًّا مُدَّةً طَوِيلَةً مِنْ عُمُرِهِ ، مُسْتَفِيدًا مِنْ كُتُبِ التَّخْرِيجَاتِ ، وَنَقَدِ الْأَثَمَةِ النَّقَادِ ، عَارِفًا بِالْمُتَشَدِّدِينَ مِنْهُمْ وَالْمُتَسَاهِلِينَ ، وَمَنْ هُمْ وَسَطُ بَيْنَهُمْ ، حَتَّى لَا يَقَعَ فِي الْإِفْرَاطِ وَالتَّفْرِيطِ ، وَهَذَا أَمْرٌ صَعْبٌ ، قَلٌّ مَنْ يَصِيرُ لَهُ ، وَيَنَالُ ثَمَرَتَهُ ، فَلَا جَرَمَ أَنْ صَارَ هَذَا الْعِلْمُ غَرِيبًا بَيْنَ الْعُلَمَاءِ ، وَاللَّهُ يَخْتَصُّ بِفَضْلِهِ مَنْ يَشَاءُ» .

قلت :

وهذا الكلامُ العلميُّ المتينُ الْمُحَرَّرُ مَعَ مَا نَحْنُ فِيهِ مِنْ رَدِّ الْجَهَالَاتِ ، وَكَشْفِ السَّفَاهَاتِ ؛ يُذَكِّرُنِي بِقَوْلِ مَنْ قَالَ : «لَوْ سَكَتَ مَنْ لَا يَدْرِي لَسَقَطَ الْخِلَافُ» !

فكيف والمُتَكَلِّمُ جهولٌ (خساف)؟!؟

القاعدة الثالثة : أَنْ قَوْلَ الْعَالَمِ فِي سَنَدِ حَدِيثٍ : «إِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ» ، لَا يَتَنَافَى مَعَ قَوْلِهِ فِي الْحَدِيثِ نَفْسِهِ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ : «حَدِيثٌ صَحِيحٌ» أَوْ : «حَدِيثٌ حَسَنٌ» .

لأنه قد يكون السَّنَدُ ضَعِيفًا ، لَكِنَّهُ يُصَحِّحُ أَوْ يُحَسِّنُ بِطَرُقِهِ أَوْ شَوَاهِدِهِ أَوْ مُتَابَعَاتِهِ<sup>(١)</sup> .

وَالنَّازِظُ فِي تَطْبِيقَاتِ الْعُلَمَاءِ وَالْمُحَدِّثِينَ يَرَى ذَلِكَ بِأَقْلٍ نَظَرَةٍ ، وَأَدْنَى تَأَمُّلٍ .

فَهَلْ يُقَالُ فِي مِثْلِ هَذَا : تَنَاقُضٌ ؟؟  
اللَّهُمَّ غُفْرًا !

القاعدة الرابعة : «الْبَلِيغُ مَنْ عُدَّتْ هَفَوَاتُهُ ، وَالْجَوَادُ مَنْ حُصِرَتْ عَثْرَاتُهُ»<sup>(٢)</sup> ، وَ «الْكَامِلُ مَنْ عُدَّتْ سَقَطَاتُهُ»<sup>(٣)</sup> :

وَرَحِمَ اللَّهُ الْإِمَامَ الْحَافِظَ الْعَابِدَ عَبْدَ اللَّهِ بْنِ الْمُبَارَكِ الْقَائِلَ :  
«إِذَا غَلَبَتْ مَحَاسِنُ الرَّجُلِ عَلَى مَسَاوِيهِ ، لَمْ تُذَكَّرِ الْمَسَاوِيءُ ، وَإِذَا غَلَبَتْ الْمَسَاوِيءُ عَلَى الْمَحَاسِنِ لَمْ تُذَكَّرِ الْمَحَاسِنُ»<sup>(٤)</sup> .

وَلَقَدْ صَدَّقَ الْإِمَامُ الذَّهَبِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ الْقَائِلُ فِي «سِيرِ أَعْلَامِ النَّبَلَاءِ» (٢٨٥ / ١٦) : «الْكَمَالُ عَزِيزٌ ، وَإِنَّمَا يُمَدِّحُ الْعِلْمُ بِكَثْرَةِ مَا

---

(١) انظر «علوم الحديث» (ص ٣٥) لأبي الصلاح ، و «المكت» (٤٧٣ / ١) للحافظ ابن حجر ، وسيأتي لهذه القاعدة مزيد بيان وتفصيل .

(٢) «طبقات السككي» (٥٢ / ١٠)

(٣) «السيرة» (٩٣ / ٤) .

(٤) «سير أعلام النبلاء» . (٣٥٢ / ٨) .

لَهُ مِنَ الْفَضَائِلِ ، فَلَا تُدْفَنُ الْمَحَاسِنُ لَوْرَطَةٍ ، عَلَى فَرَضٍ أَنْ  
تَكُونَ كَذَلِكَ !

وقد قيل شِعْراً :

وَمَنْ ذَا الَّذِي تُرَضِّي سَجَايَاهُ كُلُّهَا  
كَفَى الْمَرْءَ نُبْلاً أَنْ تُعَدَّ مَعَايِبُهُ  
فهذه كلماتٌ ذهبياتٌ غالياتٌ ، قَلَّ مَنْ يفهمُها أو يطبِّقُها ،  
وبخاصَّةٍ مَعَ ضَعْفِ الْعِلْمِ ، وَرَقَّةِ الدِّينِ ، وَحُبِّ الشُّهْرَةِ ، وَشَهْوَةِ  
التَّعَالَمِ ، وَغَلَبَةِ الْجَهْلِ .

وحالُّنا في كتابنا هذا مع (الْخَسَافِ) المتهوِّك ، كمثِّلَ ما قاله  
الإمام الشَّعْبِيُّ : «لَوْ أَصَبْتُ تِسْعاً وَتِسْعِينَ ، وَأَخْطَأْتُ وَاحِدَةً ،  
لَأَحْذُوا الْوَاحِدَةَ ، وَتَرَكُوا التَّسْعَ وَالتَّسْعِينَ»<sup>(١)</sup> .

هذا في زمانِه ! فكيف في زماننا؟

فَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ .

أَقُولُ :

إِذَا عَرَفْنَا هَذِهِ الْقَاعِدَةَ وَأَيَقَنَّاها ، وَجِبَ تَطْبِيقُها عَلَى مَا نَحْنُ فِيهِ ،  
فَأَقُولُ :

عَلَى فَرَضِ صِحَّةِ جَمِيعِ (!) «التَّنَاقُضَاتِ» الَّتِي ادَّعَاها هَذَا  
(الْخَسَافُ) وَزَعَمَها ، فَهَلْ هِيَ تُشَكِّلُ بِالنِّسْبَةِ لِمَجْمُوعِ مُؤَلَّفَاتِ  
شَيْخِنَا وَالْأَحَادِيثِ الَّتِي خَرَّجَها وَنَقَدَ أَسَانِيدَها عَدَداً كَبِيراً؟

---

(١) «حَلِيَّةُ الْأَوْلِيَاءِ» (٤/ ٣٢٠ - ٣٢١) .

فالجواب - يقيّن - عِنْدَ العارفينِ المُنصفينِ ، لا ، إذ قد زاد عدّدُ  
كُتُبِهِ<sup>(١)</sup> - نفعَ اللهَ بهِ - على السبعين كتاباً، من المطبوع فقط .

أما المخطوط فله قريبٌ مثلها أيضاً، إن لم يكن أكثر .

وعدّدُ الأسانيدِ - من الأحاديثِ والأثار - التي دَرَسَهَا وتكلّمَ  
عليها تصحيحاً وتضعيفاً، جرحاً وتعديلاً، نقدّاً وتعليلاً يزيدُ على  
الثلاثين ألفاً .

هذا كلّهُ على مدى ستين عاماً بين كُتُبِ السُّنة<sup>(٢)</sup> وعُلمائها .

فهل يكونُ ذلك العدّدُ اليسيرُ - على التنزّل بقبوله - سبباً لأن  
يُكتب مثلُ هذا الكتاب الأبرّ بتلك التسمية الكاذبة المُخادعة؟!  
أم أنّه التطاولُ الصَّيانيُّ، والجحدُ الدفينُ، والبغضُ  
المذهبيُّ؟!

كُلُّ العداواتِ قد تُرجى مودَّتُها

إِلَّا عداوةَ مَنْ لَاحَاكَ تَقْلِيداً

وإنَّ واجبَ الصَّدْقِ مَعَ الذاتِ يُلْزِمُنَا بأنْ نُقرَّ أنْ هناك عدداً  
من الانتقادات الخسافيّة - وهو أقلُّ من القليل - قد وافق الصوابَ،  
فنحنُ نقبلُهُ ولا نردُّهُ، لأنَّ الحقَّ أحبُّ إلينا من أنفسنا، وقبلنا لهذا  
الذي أصابَ فيه إنما هو من باب القاعدة النبويّة المعروفة:

---

(١) ما بين تأليف وتحقيق وتحريج .

(٢) وفي كُلِّ يومٍ يُطبع الجديدُ منها، ويُنشر المزيدُ  
وكثيراً ما سمعتُ شيخنا حفظه المولى يقول . «العلمُ لا يقلُّ الحمود»

«صَدَقَ وهو كذوب»<sup>(١)</sup> لِمَا عَهِدَنَاهُ مِنْ هَذَا (الْخَسَافِ) مِنْ تَضْلِيلٍ وَتَحْرِيفٍ، وَكَذِبٍ وَتَزْيِيفٍ.

وَيَغْلِبُ عَلَى الظَّنِّ أَنَّ هَذِهِ الْإِصَابَاتِ الْيَسِيرَةَ لَمْ تَكُنْ مِنْ هَذَا الْجَهُولِ صَادِرَةً عَنْ عِلْمٍ وَدِرَايَةٍ، كَيْفَ وَهُوَ مَعَهُمَا فِي خَصَامٍ! بَلْ رُبَّمَا كَانَتْ فِلْتَةً وَرَمِيَةً مِنْ غَيْرِ رَامٍ!

أَقُولُ هَذَا كُلَّهُ أَيْضًا عَلَى قَرَضٍ أَنَّ الْكِتَابَ كُلَّهُ مِنْ جُهْدِ هَذَا (الْخَسَافِ) وَإِعْدَادِهِ (!) وَإِنِّي لَا أَعْلَمُ أَنَّهُ لَيْسَ لَهُ فِيهِ كَبِيرُ جُهِدٍ إِلَّا (النُّسْخَ) وَ (التَّسْوِيدَ)! وَهُوَ يَعْلَمُ - كَمَا أَنَا أَعْلَمُ - مَنْ هُوَ صَاحِبُ فِكْرَةِ الْكِتَابِ وَصَاحِبُ هَذِهِ الْمَلَا حِظَاتِ وَالْإِنْتِقَادَاتِ<sup>(٢)</sup>!!!

وَلَقَدْ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ - فِيمَا رَوَاهُ الشَّيْخَانِ -: «الْمُتَشَبِّعُ بِمَا لَمْ يُعْطَ كَلَامًا يَنْبَغِي زُورًا!!»

ثُمَّ بَعْدَ هَذَا كُلِّهِ سَأَضْرِبُ أَمْثَلَةً مِنْ تَحْرِيفِهِ، وَتَضْلُعِهِ، وَتَدْلِيْسِهِ، وَتَلْبِيْسِهِ، وَأَغْلَاطِهِ حَتَّى تَزْدَادَ عِنْدَ الْمُتَنْصِفِينَ الطَّمَأْنِينَةَ بِثَبُوتِ مَا ذَكَرْتُهُ مِنْ قَوَاعِدَ، وَبِتَرْسِيخِ مَا شَرَحْتُهُ مِنْ أُسُسٍ عِلْمِيَّةٍ، تَهْدِمُ دَعَاوِي هَذَا الْجَهُولِ مِنْ أَسْهَاءِ، وَتَنْقُضُ مَزَاعِمَ هَذَا (الْخَسَافِ) مِنْ جَذُورِهَا، وَاللَّهُ الْهَادِي إِلَى سَوَاءِ السَّبِيلِ، وَالْقَاصِمُ ظُهُورَ الْجَهْلَةِ الظَّالِمِينَ، وَالْوَاهِبُ الْعُقُولَ لِلْسُّفَهَاءِ الْمَخْبُولِينَ، فَاللَّهُمَّ اهْدِ . . أَوْ اقْصِم . . أَوْ اشْفِ!

(١) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٣٩٦/٤) عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ.

(٢) مَعَ كَوْنِ أَحَدِهِمَا شَافِعِيًّا أَشْعَرِيًّا، وَالْآخَرُ خَنَفِيًّا مَا تُرِيدِيًّا، لَمْ يَجْنَعْنِيهِمَا إِلَّا عِدَاءُ نَهْجِ السُّلَفِ وَدَعْوَةَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، النَّابِذَةَ لِلتَّقْلِيدِ وَالْعَصْبِيَّةِ.

## صُورٌ مِنْ تَلْبِيسَاتِهِ ، وَنَمَازِجٌ مِنْ تَدْلِيسَاتِهِ :

وقبل أن أُبَيِّنَ ذلك أُريدُ نقلَ كلمةٍ كَتَبَهَا أَحَدُ الَّذِينَ يَثِقُ بِهِمْ هَذَا (الْخَسَافُ) ، وَلَا زَالَ يَصِلُهُ وَيَتَرَدَّدُ عَلَيْهِ ، حَيْثُ كَتَبَ عَلَى نُسْخَةٍ مِنْ كِتَابِهِ «التَّنَاقُضَات» مَا نَصَّه ، وَمِنْ خَطِّهِ أَقْلُ :

(لَا تَنْطَلِي أَحْطَاؤُكَ إِلَّا عَلَى غِيبِي أَوْ جَاهِلِي أَوْ حَاقِدِي مِثْلِكَ ، وَأَنْتِ يَا ( . . . ) - لِلْأَسَفِ - جَمَعْتَ الْأَوْصَافَ الثَّلَاثَةَ فِي كِتَابِكَ هَذَا ، وَمَا اعْتَرَضْتَ بِهِ عَلَى الشَّيْخِ نَاصِرٍ - حَفَظَهُ اللَّهُ مِنْ أَمْثَالِكَ الْجَهْلَةِ - يُنْبِئُ وَيُؤَمِّئُ أَنَّكَ مَا قَرَأْتَ كِتَابًا فِي الْحَدِيثِ وَأُصُولِهِ فِي حَيَاتِكَ ، وَلَا أَسْتَبَعِدُ هَذَا ، لِأَنَّ غَايَتَكَ الشُّهُرَةَ لَا الْعِلْمَ ، الْهَمُّ لَا تَوَاحِدُنَا بِمَا فَعَلَ السُّفَهَاءُ مِنَّا) .

ولقد أُعْجِبَنِي مِثْلُ ذِكْرِهِ لِي بَعْضُ الْإِخْوَةِ الْأَفَاضِلِ لَمَّا اطَّلَعَ عَلَى «التَّنَاقُضَات» . «إِذَا أَرَدْتَ أَنْ تُعْرِفَ قَبْلَ فِي مَاءٍ زَمَزَمَ» !!!

فَلَمْ يَجِدْ (الْخَسَافُ) إِلَّا عِلْمَ الْأُمَّةِ وَمَحَدَّثَ الْعَصْرِ لِيَكْتُبَ فِيهِ مَا كَتَبَ ، مُنْفِقًا (أَمْوَالَهُ) عَلَى طَبْعِ الْكِتَابِ بِأَعْلَى الْأَثْمَانِ ، مُرَوِّجًا لَهُ بِأَرْخَصِ الْأَسْعَارِ !!! «فَسَيُنْفِقُونَهَا ثُمَّ تَكُونُ عَلَيْهِمْ حَسْرَةً» لِأَنَّهُ وَأَمْثَالُهُ لَا يَفْعَلُونَ ذَلِكَ ابْتِغَاءَ مَرْضَاةِ اللَّهِ ، وَإِنَّمَا إِفْسَادًا ، وَتَضْلِيلًا ، وَتَنْفِيرًا ، وَمِنْ تَكْفِيرِ هَذَا الْجَهْلِ (الْخَسَافُ) لَشَيْخِ الْإِسْلَامِ ابْنِ تَيْمِيَّةٍ عَنْكَ بَعِيدٌ !

فَهَلْ هَذِهِ فِعَالٌ مَنْ عِنْدَهُ تَقْوَى تَرْدَعُ ، أَوْ إِيْمَانٌ يَمْنَعُ ؟ !

وهذا (الخساف) في فعله هذين إنما يريد لفت الأنظار إليه ،  
ليقول للمغرورين به ، المفتونين بباطله : ها أنذا !! قد رددت على  
أكابر علماء السنة قديماً وحديثاً . فاعرفوني !!

.. نعم . . لقد عرفناك بالجهل والتعالم والتطاؤل ، فكأنك  
تقول بنفسك لنفسك : «إذا كنت خاملاً فتعلق بعظيم» !!!  
وما أجمل ما قيل في أمثال هؤلاء النوكى :

فَوَا عَجَباً كَمْ يَدَّعِي الْعِلْمَ نَاقِصُ  
وَوَا أَسْفَاً كَمْ يُظْهِرُ النِّقْصَ فَاضِلُ  
وَقَالَ السُّهَيْلُ لِلشَّمْسِ أَنْتِ خَفِيَّةٌ  
وَقَالَ الدُّجَى لِلصُّبْحِ لَوْ أَنَّكَ حَائِلُ  
وَطَاوَلَتِ الْأَرْضُ السَّمَاءَ سَفَاهَةً  
وَفَاخَرَتِ الشُّهْبُ الْحَصَا وَالْجَنَادِلُ

وأقول هنا ما قاله بعض أفاضل عصرنا في أمثال هؤلاء  
الجهلة المتعاليين : «ما لنا ولهؤلاء ! شغلونا برخيص علمهم» !

ومن نافلة القول أن أؤكد هنا أن كتابي هذا ، ودفاعي إنما هو من  
باب الانتصار للمؤمنين والذب عن العلماء العاملين ، إذ مبنى الإسلام  
على الأدلة والنصوص ، لا على الرجال والشخص ، فأقول :

١ - لبس ( ص ٤ ) على قرائه بأن الشيخ لا يجوز أن  
يستدرك عليه ، ولا أن يتعقب على ما لديه !!

وهذا تلبيس - يعرف - هو - بطلانه ، فالناظر في تخريجات الشيخ  
وتعليقاته يرى شديداً إنصافه ، وعظيماً خضوعه للحق ، ورجوعه إليه .

وكم من تلميذ للشيخ يُراجعُه في مسألةٍ فقهيةٍ أو حديثيةٍ  
فيرجعُ الشيخُ لرأيه وقوله !

والشواهدُ على هذا أكثرُ من أن تُحصَرَ وتُحصَى .

ولكنَّ استدراكَ جهولٍ حاقِدٍ غيرِ استدراكِ متعلِّمٍ واثقٍ !

وسيأتي (ص ٦٤ و ٧١ و ٧٤) أمثلةٌ لِمَا قُلْتُ .

٢ - اعترف (ص ٤) أنه كان يرجعُ إلى كُتبِ الشيخِ  
ليعرفَ رأيه في الأحاديثِ !

فهذا الصنيعُ يُذكرُ بالحلِيلِ لماكر «إن رأى حَسَنَةً دَفَنَهَا،  
وإن رأى سَيِّئَةً أَذَاعَهَا» ! فكيف إذا لم يكن هذا (المكر) خليلاً ؟ !

فَلْيُخْلِصْ كُلُّ مُتَنَكِّدٍ (خَسَافٍ) فِي الطَّلَبِ ، وَلْيُصَدِّقْ مَعَ  
اللَّهِ ، وَلْيَرْجِعْ عَنْ ضَلَالِهِ الْقَدِيمِ ، وَإِلَّا فَمَأَلُهُ وَخِيمٌ .

٣ - (نعقب) (ص ٦) الشيخَ ببعضِ كلماتٍ لُغَوِيَّةٍ<sup>(١)</sup> مُوهِمًا  
أنه (سَيِّئَوِيَّةٌ) عَصْرُهُ !!

مَعَ أَنَّهَا دَلَّتْ عَلَى حَقِيقَتِهِ ، وَكَشَفَتْ تَعَالُمَهُ ، وَأَظْهَرَتْ  
بِضَاعَتَهُ !

---

(١) وكرر ذلك (ص ٣٣) بما لا يحسُّ معه تكرار نقده !!



فقد نُقِلَ عن الشيخِ قولُهُ في مقدِّمة «صحيحِ الكلمِ الطَّيِّبِ» :  
«أَنْصَحُ لِكُلِّ مَنْ وَقَفَ عَلَى هَذَا الْكِتَابِ . . . !»

فقال (الخَسَّاف) : «الصحيح أن يقولَ : «وَأَنْصَحُ كُلَّ» وقد غلط في التعبير لضعفه في العربيَّة» !

ولو راجعَ هذا المُسَوِّدَ أَيُّ مُعْجَمٍ مِنْ معاجِمِ اللُّغَةِ لَرَأَى فِيهِ بُرْهَانَ صَحَّةِ كَلَامِ الشَّيْخِ ، ودليلَ غِبَاءِ وَجْهَالَةِ المُسْتَدْرِكِ عَلَيْهِ :

ففي «مختار الصُّحاح» (ص ٦٦٢) : (نَصَحَهُ ، وَنَصَحَ

لَهُ . . . )

وفي «المُضْبَاحِ المُنِيرِ» (ص ٦٠٧) : «نَصَحْتُ لَزَيْدٍ ، أَنْصَحُ نَصْحًا وَنَصِيحَةً ، هَذِهِ اللُّغَةُ الْفَصِيحَةُ ، وَعَلَيْهَا قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿إِنْ أَرَدْتُ أَنْ أَنْصَحَ لَكُمْ﴾ .

ولكنَّ جَهْلَ (الخَسَّافِ) بِكِتَابِ اللَّهِ ، وَلُغَةِ الْعَرَبِ ، وَفَسَادَ قَلْبِهِ ، وَخَرَابَ لُبِّهِ ، يَجْعَلُهُ يَسْتَسْهَلُ قَلْبَ الْحَقِّ بِاطْلَاءٍ ، وَجَعَلَ الْبَاطِلَ حَقًّا !

ولم أَرِدْ عَلَى «المُضْبَاحِ» وَ «المُخْتَارِ» لِأَنَّهُمَا مِنْ (أَصْغَرِ) الْمَعَاجِمِ اللُّغَوِيَّةِ ، وَلَوْ شِئْتُ لَذَكَرْتُ مَا فِي «المَقَائِيسِ» وَ «اللِّسَانِ» وَ «التَّاجِ» وَغَيْرِهَا !

٤ - وَاسْتَدْرِكُ (١) فِي الصَّفْحَةِ ذَاتِهَا عَلَى الشَّيْخِ قَوْلُهُ فِي مُقَدِّمَةِ «صَحِيحِ الْكَلِمِ الطَّيِّبِ» : «. . . وَقَدْ سَهَّلْنَا لَهُ السَّبِيلَ إِلَى ذَلِكَ بِمَا عَلَّقْنَاهُ عَلَيْهَا ، فَمَا كَانَ ثَابِتًا مِنْهَا عَمَلٌ بِهِ وَعَضُّ عَلَيْهِ النَّوَاجِذُ ، وَإِلَّا فَانْرُكْهُ . . . !»

كذا نَقَلَهُ هَذَا الْمُحَرِّفُ لِيُسَوِّغَ لِنَفْسِهِ التَّعَقُّبَ وَالْإِسْدْرَاكَ!  
وهو نَقْلٌ مُحَرِّفٌ!!

فَنَصَّرُ كَلَامَ الشَّيْخِ - حَفَظَهُ الْمَوْلَى مِنْ جَهَالَاتِ الْحَاقِدِينَ -  
بِحُرُوفِهِ<sup>(١)</sup> : « . . . فَمَا كَانَ ثَابِتًا مِنْهَا عَمِلَ بِهِ وَعَضَّ عَلَيْهِ بِالنَّوَاحِذِ ،  
وَالَا تَرْكَهُ . . . » .

فَمَاذَا قَالَ هَذَا (الْخَسَافُ) بَعْدَ تَحْرِيفِهِ هَذَا؟

قَالَ : «الصَّحِيحُ أَنْ يَقُولَ : «إِعْمَلْ بِهِ وَعَضْ عَلَيْهِ بِالنَّوَاحِذِ»  
وَقَدْ أَخْطَأَ فِي التَّعْبِيرِ لضعْفِهِ فِي اللُّغَةِ»!

كَذَا قَالَ هَذَا الْمُعْتَرُّ! غَيْرَ مُفَرِّقٍ بَيْنَ أُسْلُوبِ الْخُطَّابِ  
وَأُسْلُوبِ الْغَائِبِ! بَلْ زَادَ ضَعْفَ جَهْلِهِ عَلَى إِبَالَةِ تَحْرِيفَاتِهِ بِهِمْزَةِ  
الْوَصْلِ الَّتِي جَعَلَهَا هَمْزَةً قَطْعًا!!

فَهَلْ يُؤْتَمَنُ هَذَا الْأَفَّاكُ عَلَى عِلْمٍ ، أَوْ عَلَى كَلِمٍ!! حَتَّى يَأْتِيَ  
لِيُصَاوِلَ عِلْمَ الْأُمَّةِ وَمُحَدِّثَ الْعَصْرِ؟

كِنَاطِحِ صَخْرَةٍ يَوْمًا لِيُؤْهِئَهَا

فَلَمْ يَضُرَّهَا وَأَوْهَى قَرْنَهُ الْوَعِلُ

٥ - وَلَكِنِّي لَا أُخْلِي الْمَقَامَ مِنْ نُبْدٍ أُخْرَى تَكْشِفُ - زِيَادَةً -  
عَنْ جَهْلِ الْمُتَعَالِمِينَ ، وَتَعَالَمِ الْجَاهِلِينَ ، أَقُولُ :

أ - قَالَ فِي السَّطْرِ الثَّالِثِ مِنْ صَفْحَةِ الْغِلَافِ الْآخِرِ : « . . .  
كَمَا يُحَاوِلُ أَنْ يُصِرَّ عَلَى ذَلِكَ لِمَفْتُونِينَ بِهِ . . . »!

---

(١) وهو هكذا في الطبعة التي نقل منها ، وكذا في الصعة لثامنة (ص ١٦)

كذا كَتَبَهُ هذا الجاهِلُ، بِنَصْبِ الفاعِلِ!!  
وكانَ (النُّصْبُ) مَهْنَةً لَهُ حَتَّى غدا (نَصَاباً)!! لعلَّ  
(المفتونين) به يؤوبون ويتوبون، وإلى الحقِّ يرجعون!  
ب - قال (ص ٣١) : «.. لقد خرَّجه الشيخ تخريج آخر  
لأنَّ..»!

كذا قال! برفع المنصوب!! فما لهذا المتقلب المتهوِّك  
يعكسُ الحقائق، ويُغيِّرُ الوقائع، حتَّى في واضحات الأمور،  
جلياتِ الظُّهور؟! وهذا من قواصم الظهور.  
ج - وفي الصفحة نفسها قال : «هذا لا يعفيه ولا يبرأ  
عهدته..»!

كذا، وهي جهالةٌ إملائيَّةٌ! صوابها : «يُبرِّئُ»!  
د - وفي (ص ٤٣) قال : «وذكر طريق أبو داود..»!  
والجأدةُ : «.. أبي..»!  
هـ - وفي (ص ٥٣) قال : «وجدته مُتناقض حيثُ  
حَسَنه..»!

كذا، وصوابُ هذا الجهلِ : «.. مُتناقضاً..»!!  
و - وفي (ص ٦٩) : «حديث شقيق بن سلمة أبو وائل»!  
كذا، برفع المجرور!!  
قلتُ :

ولو تتبَّعتُ سائرَ كتابه لَطالَ بنا القولُ، وفيما ذَكَرْتُ كِفَايَةً لِمَن

أَنْصَفَ، أَمَّا الْمَتَعَصِّبُونَ الْجَامِدُونَ، وَالْمُقَلِّدُونَ الْجَاهِلُونَ... فلا يرجعون! والمعاند لا يرضى بالقليل، ولن يقنع بالكثير!!

٦ - وقال (ص ٦) مُشيراً إلى صنيع شيخنا: «فهو كثيراً<sup>(١)</sup> في «ضعيف الجامع» و«صحيحه» يضع إشارة (?) استفهام يُشير أن الحديث لم يُخرجه بعد في كتاب له!

وهذا جهلٌ وتجاهلٌ! فليس الأمر هكذا، إنما يضع الشيخ هذه الإشارة في الأحاديث التي لم يجد لها أسانيداً، ولم يرَ لأهل العلم فيها كلاماً، حيث قال<sup>(٢)</sup> حفظه الله: «إِنْ لَمْ أَجِدْ - وهذا نادرٌ جداً - بَيَّضْتُ للحديث، فلا أَذْكَرُ له مرتبةً، ولا أُحِيلُ فيه إلى مصدر، وإنما أصع مكانها أداة الاستفهام (?) ولكنني اعتبرته في حكم الضعيف...»

فأين كلمة (كثير) من هذا الصنيع الجاد؟ وأين موضع (الصحيح) من فعله هذا؟

أم أنه تلبيس (الخساف) وتدليس؟

أَلَمْ يَأْنِ لِلْغَافِلِ أَنْ يَتَنَبَّهُ؟!

٧ - نقل (ص ٧) عن شيخنا مُتَعَقِباً على لُغَمَارِيٍّ قوله في حديث: «وكذا أخطأ الغماري بإيراده في «كنزه»»، ثم وَضَعَ (الخساف) علامة انتهاء النقل (أ. هـ)!!

كذا بتره هذا الفهية! إذ تتمة كلام شيخنا فيها بيان وجه ذلك الخطأ، حيث قال حفظه الله مُتَمِّماً: «... وَمَعْرُوءٌ لَأَبْنِ مَاجَهٍ!»

(١) انظر إلى ركة أسلوبه

(٢) في مقدمة «صحيح الجامع» (١/٣١ - الطبعة الحديدة)

فالحديث ليس في «سُنن ابن ماجه»!

٨ - كتب (ص ٩) عنواناً نصّه : «تضعيفه لأحاديث في البخاري وأحاديث في مسلم»، ثم قال عقيبهُ :

«ذَكَرَ في مقدمة «شرح الطحاوية» لابن أبي العزّ راداً على بعض العلماء، أَنَّهُ لَا يُصَدَّرُ كَلَامُهُ في تَخْرِيجِ أَحَادِيثِ الصَّحِيحِينَ بِلَفْظَةِ «صَحِيحٍ» حُكْماً مِنْهُ عَلَى مَا فِيهَا مِنَ الْأَحَادِيثِ، وَإِنَّمَا يُصَدَّرُ كَلَامُهُ بِلَفْظَةِ «صَحِيحٍ» إِيْخْبَاراً بِالْوَاقِعِ، انظر (ص ٢٧ - ٢٨) من مقدمة الطحاوية...».

ثم قال :

«لَقَدْ نَاقَضَ الرَّجُلُ نَفْسَهُ (!) وَلَمْ يَصْدُقْ في مقدمة ذلك الكتاب، فَقَدْ ضَعَّفَ أَحَادِيثَ في البخاري وكذا في مسلم...»!

قلتُ : بل صَدَقَ، وَمُعَانِدُهُ هُوَ الْأَفَاكُ الْكَذُوبُ، الْجَاهِلُ الْحَقُودُ! إِذْ قَدْ بَيَّنَّ الشَّيْخُ - وَقَاهُ اللَّهُ شُرُورَ الْحَاسِدِينَ - قَبْلَ ذَلِكَ بِنَحْوِ خَمْسِ صَفَحَاتٍ (ص ٢٢ - ٢٣) أَنَّ الْأَصْلَ في الْعَزْوْلِ «الصَّحِيحِينَ» كَافٍ في الْإِشْعَارِ بِالصُّحَّةِ، ثُمَّ قَالَ حَفَظَهُ اللَّهُ : «وَلَيْسَ مَعْنَى ذَلِكَ أَنَّ كُلَّ حَرْفٍ أَوْ لَفْظَةٍ أَوْ كَلِمَةٍ في «الصَّحِيحِينَ» هُوَ بِمَنْزِلَةِ مَا في «الْقُرْآنِ» لَا يُمَكِّنُ أَنْ يَكُونَ فِيهِ وَهْمٌ أَوْ خَطَأٌ في شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ مِنْ بَعْضِ الرُّوَاةِ، كَلَّا...»!

إِلَى آخِرِ كَلَامِهِ حَفَظَهُ الْمَوْلَى، حَيْثُ ذَكَرَ - بَعْدُ - أَمْثَلَهُ عَلَى ذَلِكَ، مِنْهَا نَقَدُ الْحَافِظِ ابْنِ عَبْدِ الْهَادِي لِحَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ الْمُتَّفَقِ عَلَيْهِ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَزَوَّجَ مَيْمُونَةَ وَهُوَ مُحَرَّمٌ!!

وبهذا يكشفُ تدليسُ (الخَسَافِ) وتمويهه، فهو قد أظهر شيئاً، وكنتم شيئاً!!

عاملُ الله كُلَّ حَاقِدٍ بعدله، وأرَدَحَه بسوءِ عَمَلِهِ، وقبيحِ صَنِيعِهِ!

وَمِنْ عَجَبٍ، أَنَّهُ كَرَّرَ هَذِيانَهُ هَذَا - بلا استحياءٍ - في مواضعٍ من كتابه، كما في (ص ١١٤) و (١٣٦) و (١٤٠)!!

٩ - ثم أورد هذا المتهوِّكُ (ص ١٠ - ١٢) أمثلةً - بزعمه - على تَضْعِيفِ شيخنا لأحاديثٍ في «الصحيحين» أو أحدهما، مُلَبِّساً على القُرَّاءِ مُوهِماً إِيَّاهُمْ أَنَّ الشَّيْخَ متفرِّدٌ في تَضْعِيفِهَا، مَعَ أَنَّهُ - حفظه الله - مُسَبِّوقٌ بِحُكْمِ علماءِ السُّنَّةِ وَحَفَاطِظِهَا مِنْ مُتَقَدِّمِينَ وَمُتَأَخِّرِينَ على سائرِ هذه الأحاديثِ التي أوردوها!

وَمِنْ الأحاديثِ التي ساقَهَا هَذَا (الخَسَافُ) فِي كتابِهِ (ص ١٠):

أ - حَدِيثٌ : «لَا تَذْبَحُوا إِلَّا بِقَرَةِ مُسْنَةٍ . .!»

وقد عزاه هذا المتهوِّكُ لـ «ضعيف الجامع الصغير» فقط، ولم يعزه لـ «سلسلة الأحاديث الضعيفة» (٩٣/١) لِأَنَّ فِيهَا مَا يَفْضَحُ تَزْوِيرَهُ، إِذْ قَدْ فَصَّلَ شَيْخُنَا الْكَلَامَ عَلَى هَذَا الْحَدِيثِ وَنَقَدَ سَنَدَهُ وَمُتْنَهُ، نَاقِلاً كَلَامَ الْإِمَامِ ابْنِ حَزْمٍ فِي إِعْلَالِهِ.

ب - حَدِيثٌ : «إِنَّ مِنْ شَرِّ النَّاسِ عِنْدَ اللَّهِ مَنْزِلَةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ الرَّجُلَ يُفْضِي إِلَى امْرَأَتِهِ، وَتُفْضِي إِلَيْهِ ثُمَّ يَنْشُرُ سِرَّهَا!»

وكرّره في الصفحتين مرتين!! ثم أعاده (ص ١٤٠)!! كَلُّ  
هذا تكثيراً للأرقام والصفحات، وتلييساً وتدليساً على مَنْ يكتفون  
بظواهر العلم دون سَبْرِهِ والولوجِ إلى أعماقه، وتمويهاً على مَنْ  
يَتَكثّنون على العناوين، ويتركون المضامين!!

وقد عزاه (الخسّاف) إلى «ضعيف الجامع» أيضاً، لإبعاد قرائه  
من مريديه (!) عن الكتاب الذي تكلم فيه شيخنا على الحديث  
بالتفصيل، ألا وهو كتاب «آداب الزفاف» (ص ٦٣ و ١٤٢) حيث طوّل  
في بيانه، ناقلاً استنكار الإمام الذهبي له<sup>(١)</sup>، وإعلاله براوييه عُمر بن  
حمزة النُكري!

ج - حديث : «أنتم الغرُّ المُحَجَّلون يومَ القيامةِ، مِنْ إسباغِ  
الوضوءِ، فمن استطاعَ منكم فَلْيُطِلْ غُرَّتَهُ وَتَحْجِلْهُ».

وقد عزاه (الخسّاف) إلى «ضعيف الجامع» ناقلاً قوله فيه :  
«ضعيف بهذا التمام» أيضاً تمويهاً وتلييساً، إذ قد طوّل شيخنا -  
حفظه الباري - الكلامَ عليه في «سلسلة الأحاديث الضعيفة»  
(١٠٣٠) ونَقَلَ كلامَ أهلِ العلمِ في إدراجِ زيادةٍ : «... فمن  
استطاعَ منكم فَلْيُطِلْ غُرَّتَهُ وَتَحْجِلْهُ»، فكان منهم الحافظُ ابنُ  
حَجَرٍ، والإمامُ المُندري، والعلامةُ ابنُ القيم، والعلامةُ إبراهيم  
الناجي.

فهل يوحّد بعد هذا التلييس المكشوف انحرافٌ وضلالٌ؟!

---

(١) ولئلا ينطلي عليك تلييسٌ حديثٌ من تلييسات هذا الحاقِد، قارن ما هنا بكتابه (ص

وسائر الأحاديث التي أوردها هنا - فضلاً عما سيأتي - من هذا  
الناب. إنما ساقها تحريفاً، وبترأ، وتلبساً، ولولا خطي في  
الاقتصار على ضرب الأمثلة دون التتبع التام، لنقلتها جميعاً كاشفاً  
تزييفه فيها، ولو فعلت : لَحَاءَ كتابي أضعاف كتابه، لكن العلم  
أعلى من أن يضيع في تتبع جهالات سفيه وصيع؛ وقبيح رقيع!

١٠- ثم ذكر (الخساف) (ص ١٣) تحت عنوان : (تناقضه  
في تصحيحه الحديث في موضع وتحسينه في موضع آخر) !  
وهذا العنوان من هذا الجاهل الغرّ يدلُّ على أنه لا يعرف  
عمومات هذا العلم الشريف فضلاً عن دقائقه وتفصيلاته .

إذ مرتبة الحديث الحسن - كما ذكرت سابقاً - من المراتب  
الدقيقة التي تختلف فيها الأنظار حتى من العالم الواحد، أما  
الجاهل، فما له وللعلم ؟! فما له وللنظر ؟!

ومن دقائق هذا العلم الذي يخفى على هذا (الخساف)  
وأضرابه وأدنايه، ما قاله الإمام العلم شمس الدين الذهبي في  
كتابه المانع «سير أعلام النبلاء» (٣٣٨/٧) مُقَعِّداً مُؤَصِّلاً :

« . . وبهذا يظهر لك أن الحسن قسم داخل في الصحيح،  
وأن الحديث النبوي قسمان ليس إلا، صحيح - وهو على مراتب -  
أو ضعيف - وهو على مرتب - ، والله أعلم . »

فتلبسات هذا (الخساف) - الذي أعماه حبُّ الظهور والعُلُوِّ  
في الأرض عن أبجديات العلوم، وأوليات الفنون - لا تنطلي إلا



على الأغمار الجهلة، الذين لا يقرؤون! وإذا قرؤوا لا يميزون!  
وإذا ميزوا لا يتصفون! وإذا أنصفوا فيها هم يرتعون!

«فما علينا أيها الإخوة إلا أن نستيقظ، ولا يصدنا عن قبول  
الحق أن قائله غير مرضي عندنا، فالعبرة بصحة القول، وقربه  
للحق، والله الموفق»<sup>(١)</sup>.

١١ - قال (الخشاف) (ص ١٦): «اعلم أن الألباني يعيب أو  
يخطيء الحافظ السيوطي فضلاً عن غيره، من أكابر الحفاظ،  
عزّوهم للحديث إلى كتاب معين... إلخ.

ثم قال (ص ١٨): «وليُعلم أن الشيخ الألباني يعزو في  
مواضع كثيرة الأحاديث إلى كتب ومراجع مع كون الأحاديث غير  
موجودة فيها، وخصوصاً في «صحيح الجامع وزيادته» و«ضعيف  
الجامع وزيادته» تابعاً ومقلداً في ذلك الحافظ السيوطي والشيخ  
النبهاني دون تمحيص أو تحقيق...!!

فاعجب من هذا المتناقض، الذي يتهم غيره بالتناقض! وانظر  
إليه هناك يُكر ما يقع فيه هنا! فتأمل حاله، وارث ماله!!!

«فليتنبه أهل العقول والبصائر»<sup>(١)</sup>!

ولأضرب أمثلة على جهله وتناقضه في هذا المقام، واستدراكه  
على غيره بالباطل، ما وقع هو فيه حقاً!!

---

(١) من كلامه في كتابه (ص ١٥)، لكنه قاله تمويهاً، ونحن نقوله له  
تحقيقاً!

(١) كما في كتابه (ص ٣١)!!

حيث استدرك (!) (ص ١٨ - ١٩) على شيخنا عزوه في «صفة صلاة النبي ﷺ» حديث تحريك الأصبع - الذي يرويه وائل ابن حنبل رضي الله عنه - لـ «سنن أبي داود»، فقال هذا الجاهل المتطاول: «ليس كذلك، والحديث لم يروه أبو داود، وإنما رواه غيره!!»

كذا قال، وهو الواهم العالط، بل الجاهل (الفارط) فالحديث في «سنن أبي داود» (رقم: ٧٢٧) لكنه خفي موضعه على (الخساف) لجهله وقلة معرفته ودرايته وعدم إسعاف (المهارس) له!!

وبيان ذلك من ثلاثة وجوه:

الأول: أن الإمام أبا داود أورد الحديث في باب رفع اليدين، ولم يورده في أبواب التشهد ونحوها.

الثاني: أن الإمام رحمه الله قد أورده مختصراً مثله، والحديث هو نفسه، قال أبو داود بعد ذكره إحدى روايات حديث وائل:

«حدثنا الحسن بن علي، حدثنا أبو الوليد، حدثنا زائدة، عن عاصم بن كليب، بإسناده ومعناه. قال فيه ثم وضع يده اليمنى على ظهر كفه اليسرى والرأس والساعد. وقال فيه: ثم جئت بعد ذلك في زمان فيه برد شديد، فرأيت الناس عليهم جل الثياب، تحرك أيديهم تحت الثياب».

فأنت ترى أن الحديث من طريق زائدة - وهو ابن قدامة - ،

وهو الثَّقةُ الثَّبْتُ في السَّماءِ علَّوًّا، وذِكْرُ التَّحريكِ معروفٌ مِنْ طَرِيقِهِ (١).

وَمَنْ عَرَفَ مِنْهَاجَ الْعُلَمَاءِ فِي اخْتِصَارِ الْأَحَادِيثِ وَرَوَايَاتِهَا،  
وَسِيَاقِهَا - وَبِخَاصَّةِ الْإِمَامِ مُسْلِمٍ - يَعْلَمُ صَوَابَ عَزْوِ شَيْخِنَا،  
وَبُطْلَانَ قَوْلِ الْجَاهِلِينَ فِي اسْتِدْرَاكِهِمُ الْبَاطِلَ!

الوجه الثالث: أَنَّ الْإِمَامَ الطَّبْرَانِيَّ رَوَى الْحَدِيثَ فِي  
«الْمَعْجَمِ الْكَبِيرِ» (٢٢/٣٠/رقم : ٨٢) مِنْ طَرِيقِ أَبِي الْوَلِيدِ  
الطَّيَالِسِيِّ، عَنْ زَائِدَةَ، بِهِ... تَامًّا.

وفيه ذِكْرُ تَحْرِيكِ الْأُصْبُعِ.

وَأَبُو الْوَلِيدِ الطَّيَالِسِيُّ هُوَ عَيْنُهُ أَبُو الْوَلِيدِ شَيْخُ شَيْخِ أَبِي دَاوُدَ  
فِي الْحَدِيثِ، فَهَذَا يَدُلُّ عَلَى رَوَايَتِهِ تَامًّا.

ويزيدُ ذلكُ توكيداً أَنَّ الْإِمَامَ الْمِزِّيَّ فِي «تُحْفَةِ الْأَشْرَافِ»  
(٩٠/٩) ذَكَرَ رَوَايَةَ أَبِي دَاوُدَ مَعَ رَوَايَةِ النَّسَائِيِّ كِلَاهُمَا مِنْ طَرِيقِ  
زَائِدَةَ فِي سِيَاقٍ وَاحِدٍ.

فَهَلَّا كَانَ هَذَا الْمِثَالُ كَافِيًا لِرَدِّ كُلِّ (خَسَافٍ) وَقَمْعٍ بَاطِلِهِ،  
وَمَنْعِ انْتِشَارِ جَهَالَاتِهِ!!؟

وهلَّا كَانَ هَذَا الْبَحْثُ - فَضْلًا عَنْ غَيْرِهِ - سَبِيلًا يَرْجِعُ بِهِ  
الْمُغْتَرُونَ بِشِقَاشِقِ هَذَا الْمَتَهَوِّكَ عَمَّا أُوقِعَهُمْ فِيهِ مِنْ مَصَايِدَ  
وَتَلْبِيسَاتٍ!!؟

---

(١) وَأَمَّا تَمَوُّهُ (الْخَسَافُ) فِي بَعْضِ تَسْوِيدَاتِهِ بِشَذُوذِ هَذِهِ الرِّوَايَةِ، فَهُوَ مِنْ  
الدَّلَائِلِ الْكَثِيرَةِ عَلَى جَهْلِهِ، كَمَا شَرَحْتُهُ فِي جُزْءٍ مُفْرَدٍ.

فَلَا يَغْفِرَنَّكَ صَفْوُ أَنْتَ شَارِبُهُ  
فَرُبَّمَا كَانَ بِالتَّكْدِيرِ مُمْتَزِجًا

ثم ذَكَرَ (الْخَسَافُ) (ص ١٩) مثلاً آخَرَ (!!) ذكر فيه ثمانية  
أَحَادِيثَ مِنْ «ضَعِيفِ الْجَامِعِ وَزِيَادَتِهِ» زَعَمَ أَنَّهَا «لَيْسَتْ مَوْجُودَةً فِي  
ابْنِ مَاجَةَ»، ثم ذَكَرَ أَرْقَامَهَا !!

وَلَقَدْ رَاجَعْنَا هَذِهِ الْأَرْقَامَ بِأَحَادِيثِهَا وَاحِدًا وَاحِدًا !!!  
فَمَاذَا رَأَيْنَا ؟!

لَقَدْ رَأَيْنَا أَنَّهَا جَمِيعًا مَوْجُودَةٌ فِي «سُنَنِ ابْنِ مَاجَةَ» !!

وإليك أَرْقَامُهَا فِي «ضَعِيفِ الْجَامِعِ» مُقَابِلَةَ أَرْقَامِ «السُّنَنِ» :  
(٦٢٠٤) مَوْجُودٌ فِي (٧١٥) مِنْهُ، وَ (٦١٤٦) مَوْجُودٌ فِي (٢٩٨٢)  
مِنْهُ، وَ (٥٩٦٤) مَوْجُودٌ فِي (١٧٤٩) مِنْهُ، وَ (٦٠١٣) مَوْجُودٌ فِي  
(٢٢٦٢) مِنْهُ، وَ (٦٠٩٤) مَوْجُودٌ فِي (٤١٩) مِنْهُ، وَ (٦١٠٣)  
مَوْجُودٌ فِي (٢٩٤٥) مِنْهُ، وَ (٦١٢٤) مَوْجُودٌ فِي (٤٠٤٣) مِنْهُ،  
وَ (٦٣٥١) مَوْجُودٌ فِي (٣٤٢) مِنْهُ !!

فَهَلْ هُنَاكَ وَصَفٌ أَوْ قَوْلٌ نَقَوْلُهُ فِي صَاحِبِ هَذِهِ الْفِعَالِ ؟!  
لَقَدْ كَعَّ اللِّسَانُ عَنِ الْكَلَامِ، فِي كُلِّ حَهْوٍ مَخْذُولٍ هَجَامٍ !

١٢- قَالَ (الْخَسَافُ) (ص ٢٠) مُعْنَوَانًا : «فُصُورِ أَطْلَاعِ  
الْأَلْبَانِيِّ فِي مَوَاضِعٍ لَا تُحْصَى وَأَمْثَلُهُ ذَلِكَ» !! دَاكِرًا عَلَى ذَلِكَ أَمْثَلَةً  
(!!) مِنْهَا :

حديث ابن مسعود مرفوعاً : «أنزل القرآن على سبعة أحرف لكل آية منها ظهر وبطن ، ولكل حد مطلع»

فقد عزاه صاحب «المشكاة» (١/ ٨٠) للبغوي في «شرح السنة» ، فقال شيخنا معلقاً :

«لينظر في أي مكان رواه في «شرح السنة» ، فإنني راجعته في «العلم» ، وفي «فضائل القرآن» منه ، فلم أراه .

فتعقبه ( ! ) الجهول الخساف ، فقال (ص ٢٢) :

«كذا قلت !! ولو كنت راجعته حقاً في «العلم» لوجدته في «باب الخصومة في القرآن» من «شرح السنة» (١/ ٢٦٢) وقد رواه ابن حبان في «صحيحه» برقم (٧٤) وأبو يعلى في «مسنده» (٥٤٠٣) - و«مسند أبي يعلى» عنده مصورة عن الأصل - والطحاوي في «شرح مشكل الآثار» (٤/ ١٧٢) والبزار (٣/ ٩٠) - كشف الأستار) . . !

كذا قال - مُلبساً - هذا الجهول ، وكأنه أتى بغرر النقول !!

وفي كلامه تدليسات :

أ - أنه أوهم أن «شرح السنة» لما راجعه شيخنا كان مطبوعاً ، وليس الأمر كذلك ، بل مخطوطاً يومئذ ، بدليل عَدَدٍ من تعليقاته الموجزة على «المشكاة» التي فيها النقل عن مخطوطته ، وَفَرَّقَ بين المُراجعة من المخطوط ، والمراجعة من المطبوع !

ب - أن الحديث لم يروه البغوي في «شرح السنة» كما قال

شيخنا. وأما الباب والرقم اللذان ذكرهما (الخساف) فمن كذباته  
الكثيرات، وتلبيساته المضللات!!

إذ ليس في الرقم المذكور إلا حديث الحسن مرسلًا، بنحو  
حديث ابن مسعود!!

فاطر إلى تلبيسه عند ظهور تفليسه!!

أليس هذا (الخساف) كذوبًا يعرف ويحرف؟!!

ج - أوهم هذا الحاهل المعثر بذكر المصادر الأخرى  
لحديث أن الشيخ لم يقف عليها. وبالتالي قد ذكر هو ما لم يذكره  
الشيخ!!

وهذا بعيد عنه! بل النجوم أقرب إليه منه!

إذ قد خرج شيخنا الحديث مطوّلًا في «سلسلة الأحاديث  
الضعيفة»<sup>(١)</sup> (٢٩٨٩ - مخطوط)، وعزاه لمصادر أحلف غير حائث  
أن (الخساف) لم يسمع بكثير منها، فضلًا عن أن يراها، فقال  
حفظه الله:

«... رواه ابن حريّر في «تفسيره» (١/٢٣)، وأبو عمر  
الرقّي في «حديث زيد بن أبي أنيسة» (ق ٢/٣٢)، وأبو الفضل  
الرازي في «معاني: أنزل القرآن على سبعة أحرف» (ق ١/٦٤)  
وأبو يعلى في «مسنده» (٣/١٣٠٩) وابن حبان (١٧٨١ - رواه)

---

(١) وقد أشار - حفظه الله - إلى هذا التحريج في «ضعف الجامع» (رقم  
١٣٣٨ - ط ٢)، وقد وقف الخساف على هذا. لكنه عرف وحرف!!

والبزار في «مسنده» (ق ٢٢٦ زوائده) وابن مَخلَد في «المُنْتَقَى مِنْ أَحَادِيثِهِ» (٢/٨١/٢) وأبو بَكْر الكَلَابَاذِي في «مِفْتَاحِ الْمَعَانِي» (٢/٢٩٧)

فَقَارِنْ - أَيُّهَا الْمُنْصِف - وَتَأَمَّلْ !

أَلَمْ تَرَ أَنَّ السَّيْفَ يَنْقُصُ قُدْرَهُ  
إِذَا قِيلَ إِنَّ السَّيْفَ أَمْضَى مِنَ الْعَصَا

د - قَوْلُهُ فِي تَسْمِيَةِ «مُشْكِلِ الْأَثَارِ» : «شرح مُشْكِلِ الْأَثَارِ»  
تَقْلِيدٌ عَيِّيٌّ مِنْهُ لِلْجُزْءِ الْأَوَّلِ مِنَ الطَّبْعَةِ الْجَدِيدَةِ مِنْ «الْمُشْكِلِ»  
الْمَنْشُورَةِ فِي مَوْسَمَةِ الرِّسَالَةِ، وَهُوَ خَطَأً مِنْ نَاشِرِهِ فَادِحٌ، لَسْتُ  
أَدْرِي كَيْفَ وَقَعَ لَهُ، وَلَمْ يَذْكُرْ عَلَيْهِ أَيَّ دَلِيلٍ، أَوْ أَيَّ بَيَانٍ.

وَأَمَّا النُّسخَةُ الْمَخْطُوطَةُ الَّتِي اعْتَمَدَ عَلَيْهَا النَّاشِرُ فَهِيَ نُسْخَةٌ  
مِنْ تُرْكِيَا، وَلَيْسَ عَلَى طَرَفٍ أَيٍّ مِنْ أَجْزَائِهَا هَذِهِ التَّسْمِيَةُ، فَضْلاً عَنْ  
أَنَّ أَحَدًا مِنَ الْعُلَمَاءِ لَمْ يَعْزُزْ إِلَى الْكِتَابِ بِهَذَا الْأَسْمِ الْغَرِيبِ.

فَاعْنَنْ بِهِ وَلَا تَخْضُ بِالظَّنِّ  
وَلَا «تُؤَيِّدُ» غَيْرَ أَهْلِ الْفَنِّ

١٣ - وَضَعَ الظُّلُومُ (الْخَسَافُ) (ص ٢٤) عِنْوَانًا نَصُّهُ : «نُبْذَةٌ  
مِنْ نَقْلِهِ لِكَلَامِ السَّادَةِ الْعُلَمَاءِ وَتَحْرِيفِهِ لِهَذِهِ النُّقُولِ أَوْ بَتَرِهِ مِنْهَا  
عِبَارَاتٍ لَيْسَتْ فِي صَالِحِهِ» !!!

فَكَانَ مِنْ ضَمَنِ مَا ذَكَرَهُ ( ! ) قَوْلُ شَيْخِنَا فِي «عَائِذِ بْنِ حَبِيبٍ»  
نَقْلًا عَنْ ابْنِ عَدِيٍّ : «رَوَى أَحَادِيثَ أَنْكَرْتُ عَلَيْهِ» .

فذكر الجهول أن كلام ابن عدي في «الكامل» غير هذا الكلام، وساقه! علماً أن شيخنا قد نقل كلمة ابن عدي من «الميزان» (٣٦٣/٢) للإمام الذهبي رحمه الله، الذي أوردها كذلك حرفياً.

فما يُقال في الذهبي يُقال في شيخنا<sup>(١)</sup>!

وهل يُقال في مثل هذا : تحريف... وبتر... و...؟

أم أنه حَقْدُ الصُّدُورِ ينعكسُ على السُّطورِ؟!

١٤ - وعَنُون (الخساف) (ص ٢٨) : «نبذة من تناقص الألباني في تصحيحه الحديث في موضع، وحكمه عليه بأنه مُنْكَرٌ جداً في موضع آخر!!»

ثم ذكر حديث قتادة بن العُعمان مرفوعاً: «لَمَّا فَرَّغَ اللهُ مِنْ خَلْقِهِ اسْتَوَى عَلَى عَرْشِهِ»، وهو في «مختصر العلو» (ص ٩٨ - للذهبي) باختصار شيخنا وتعليقه.

وقد قال الذهبي فيه : «رواته ثقات»، وصحَّ سندهُ بنُ القيم فيما نقله عنه شيخنا في تعليقه.

فماذا صَنَعَ (الخساف) المخذول؟

تكلّم (ص ٢٨ - ٣١) بكلام كثير المباني قليل لعلم والمعاني، فكان منه قوله :

---

(١) ومثل هذا تماماً ما ذكره - نقلاً - حول «محمد بن عمار»، فصار - «الميزان» (٦٦٣/٣)!!



«لو ساق الألباني سَنَدَ الحديث الذي صحَّحه هنا من كتاب  
«الخلال» لَتَبَيَّنَ له أَنَّهُ موضوعٌ منكر، وَلَمَّا صَحَّحَهُ، وَهَكَذَا إِسْنَادَهُ  
أَحْيَى الْقَارِئُ، لَتَتَحَقَّقَ بكَارَتِهِ وَوَهْيِهِ...»!

فذكر إِسْنَادَهُ وَمَتْنَهُ بِزِيَادَةٍ فِيهِ!

ثم قال : «وَلَا يَشُكُّ عَاقِلٌ أَنَّ هَذَا كَذِبٌ عَلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ

ﷺ» .

ولم يذكر (الخشاف) حُجَّةً عَلَى أَنَّهُ (موضوع) إِلَّا مَا أَشَارَ  
إِلَيْهِ نَقْلًا عَنِ الْبَيْهَقِيِّ وَالذَّهَبِيِّ أَنَّ فِي سَنَدِهِ فُلَيْحُ بْنُ سُلَيْمَانَ، وَأَنَّ  
فِيهِ ضَعْفًا!

ثم قال مُلَبِّسًا : «فَكَيْفَ يَقُولُ<sup>(١)</sup> عَنْ حَدِيثِهِ فِي «مَخْتَصَرِ  
الْعُلُو» هُنَا: رَجَالُهُ ثِقَاتٌ، وَصَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ الْبُخَارِيِّ!»  
ولبيان تَلْبِيسَاتِهِ كُلِّهَا أَقُولُ :

أ - أَنَّ شَيْخَنَا لَمْ يَقِفْ حِينَ تَعْلِيْقِهِ عَلَى «مَخْتَصَرِ الْعُلُو»  
عَلَى سَنَدِ الْحَدِيثِ<sup>(١)</sup>، فَانْتَفَى - عَمَلًا بِخَبَرِ الثَّقَةِ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ -  
بِقَبُولِ قَوْلِ الذَّهَبِيِّ فِيهِ، مُعَزِّزًا إِيَّاهُ بِقَوْلِهِ :

«وَذَكَرَ ابْنُ الْقَيِّمِ فِي «الْجِيُوشِ الْإِسْلَامِيَّةِ» (ص ٣٤) أَنَّ  
إِسْنَادَهُ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ الْبُخَارِيِّ» .

فَلَا يُقَالُ : إِنَّ الشَّيْخَ صَحَّحَهُ! وَلَكِنَّهُ نَقَلَ تَصْحِيْحَهُ عَنْ غَيْرِهِ

---

(١) هُوَ لَمْ يَقُلْ هَذَا وَلَا ذَاكَ، كَمَا سَمِعَ سَمْعَهُ، وَإِنَّمَا نَقَلَهُ

(٢) إِذْ لَمْ يُورَدِ الذَّهَبِيُّ فِي «الْأَصْلِ» (ص ٥٢) .

لِعَدَمِ وَقُوفِهِ عَلَى إِسْنَادِهِ، وَهَذَا مَعْرُوفٌ مِنْ مَسْجِدِهِ - حَفَظَهُ اللَّهُ -  
كَمَا أَشَارَ فِي مَقْدَمَةِ «صَحِيحِ الْجَامِعِ» (١٧/١ و ٢٩ - ط ٢).

ب - أَنَّ شَيْخَنَا لَمَّا أورد الحديثَ فِي «مَخْتَصَرِ الْعُلُوِّ» - تَبَعاً  
لِلْإِمَامِ الذَّهَبِيِّ - لَمْ يُورِدْ مِنْ مَتْنِهِ، إِلَّا مَا دَلَّتْ عَلَيْهِ عَشْرَاتٌ، بَلْ مِائَتٌ  
النُّصُوصِ الْقُرْآنِيَّةِ وَالنَّبَوِيَّةِ وَالسُّلْطَانِيَّةِ فِي إِثْبَاتِ عُلُوِّ اللَّهِ سُبْحَانَهُ عَلَى  
خَلْقِهِ، وَاسْتَوَائِهِ عَلَى عَرْشِهِ، فَهَذَا حُكْمٌ - أَصْلًا - لَيْسَ بِحَاجَةٍ إِلَى  
دَلِيلٍ، فَضْلاً عَنْ أَنْ يُحْتَلَفَ فِي صِحَّةِ هَذَا الدَّلِيلِ أَوْ نَقْيِهِ، لَمَّا جُبِلَتْ  
عَلَيْهِ الْفِطْرُ وَالنُّفُوسُ، وَكُتِبَ لِلْإِمَامِ الذَّهَبِيِّ بِتَمَامِهِ أَلْفُ إِثْبَاتٍ هَذِهِ  
الصِّفَةِ الْجَلِيلَةِ.

أَمَّا مَنْ وَهَتْ فِطْرَتُهُ، وَخَذَلَتْهُ نَفْسُهُ، فَأَضَاعَ رَبَّهُ، وَلَمْ يَعْرِفْهُ  
- سُبْحَانَهُ - فَوْقَ خَلْقِهِ، عَالِياً عَلَيْهِمْ، مُبَايِناً لَهُمْ، وَيَتَفَلَسَفُ قَائِلاً:  
«اللَّهُ لَا فَوْقَ . . . وَلَا تَحْتَ . . . لَا شِمَالَ . . . وَلَا جَنُوبَ، لَا دَاخِلَ  
الْعَالَمِ . . . وَلَا خَارِجَهُ . . . لَا مُنْفَصِلَ . . . وَلَا مُتَّصِلَ . . .»!

فَمِثْلُ هَذَا سَقَطَ مَعَهُ الْخِطَابُ، وَسُدَّ فِي وَجْهِهِ الْبَابُ!

ج - أَنَّ رِجَالَ الْحَدِيثِ - حَقّاً - مِنْ رِجَالِ الْإِمَامِ الْبُخَارِيِّ فِي  
«صَحِيحِهِ»، وَقُلَيْحُ بْنُ سُلَيْمَانَ مِنْهُمْ، كَمَا تَرَاهُ فِي «هَدْيِ السَّارِي»  
(ص ٤٣٥) لِلْحَافِظِ ابْنِ حَجَرٍ وَ«الْجَمْعُ بَيْنَ رِجَالِ الصَّحِيحَيْنِ»  
(٢/٤١٦) لِابْنِ طَاهِرٍ، وَ«رِجَالُ صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ» (٩٧٠)  
لِلْكَلاَّبَازِيِّ.

فَتَهْوِيلُ (الْخَسَافِ) مَكْرٌ وَتَضْلِيلٌ!

د - أَنَّ شَيْخَنَا - فِيمَا بَعْدَ - أَوْدَعَ الْحَدِيثَ فِي «سِلْسَلَةِ

الأحاديث الضعيفة» (رقم : ٧٥٥) - لَمَّا وَقَفَ عَلَى إِسْنَادِهِ - مُورِداً  
هـ بزيادةٍ في مَتْنِهِ، هِيَ الَّتِي جَعَلْتَهُ يَحْكُمُ عَلَيْهِ بِالنَّكَارَةِ<sup>(١)</sup> فِي  
مُحَقِّقِ مَاتَعٍ بَدِيعٍ لَمْ تَرَ الْعَيُونَ مِثْلَهُ فِيهِ .

وَلَقَدْ لَبَّسَ (الْخَسَافَ) كَاتِماً هَذَا الْمُلْحَظَ، جَاعِلاً هَذَا  
الِاسْتِنكَارَ هُنَا مُنَاقِضاً لِدَلَالَةِ التَّصْحِيحِ الْمُنْقُولِ، وَإِنَّمَا التَّنَاقُضُ  
فِي عَقْلِهِ، وَفِي ذَهْنِهِ، وَفِي فِكْرِهِ .

هـ - أَنَّ الضَّعْفَ الَّذِي فِي فُلُوحٍ لَيْسَ شَدِيداً يَجْعَلُ سَنَدَ  
رَوَايَتِهِ مَوْضُوعَةً مَكْذُوبَةً، وَإِنَّمَا هُوَ ضَعْفٌ يَسِيرٌ .

أَمَّا إِذَا كَانَتْ ثَمَّ نَكَارَةٌ فِي مَتْنِ خَبَرِهِ، فَالْأَمْرُ حِينَئِذٍ مُخْتَلَفٌ .  
وَقَدْ لَخَّصَ شَيْخُنَا حِفْظُهُ اللَّهَ رَأْيَهُ فِي فُلُوحٍ هَذَا بِكَلِمَاتٍ  
عِلْمِيَّةٍ دَقِيقَةٍ فِي «سِلْسِلَةِ الْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ» (١/ ٨٩ - ٩٠)  
قَائِلاً :

«وَهُوَ مُخْتَلَفٌ فِيهِ، وَقَدْ ضَعَّفَهُ جَمَاعَةٌ، وَمَشَّاهُ بَعْضُهُمْ،  
وَاحْتَجَّ بِهِ الشَّيْخَانِ فِي «صَحِيحَيْهِمَا»، وَالرَّاجِعُ عِنْدَنَا أَنَّهُ صَدُوقٌ  
فِي نَفْسِهِ، وَأَنَّهُ يُخْطِئُ أَحْيَاناً، فَمِثْلُهُ حَسَنُ الْحَدِيثِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ  
تَعَالَى، إِذَا لَمْ يَتَبَيَّنْ خَطْؤُهُ» .

فَهَذَا هُوَ كَلَامُ الْعَالِمِ الثَّبَتِ، الْخَبِيرِ بِقَوَانِينِ الْجَرَحِ  
وَالْتَعْدِيلِ، الْأَمِينِ عَلَى قَوَاعِدِ النُّقْدِ وَالتَّعْلِيلِ .

---

(١) وَهَذَا نَكْشَفُ تَلْسِ (الْخَسَافِ) حِينَمَا قَالَ : «لَتُبَيَّنَ لَهُ أَنَّهُ مَوْضُوعٌ  
وَلَمَّا صَحَّحَهُ» !!!

فهو ليس ككلام الجَهْلَةِ المتسلِّقين، والعَجْزَةِ الماكِرين،  
والْبَهْتَةِ الخَرَّاصين!

١٥- ذكر (الخُسَاف) (ص ٣٢) عنواناً : «تناقضه في الثناء  
على أشخاص في موضع، وتلبيهم، والنَّيل منهم في موضع  
آخر»!

ثم ذكر - بجهله - مثلاً على ذلك موقف شيخنا من الشيخ  
حبيب الرحمن الأعظمي الهندي الحنفي!!

ولن أطيل الكلام في تعقُّبه لظهور جهله، وفداحة بلادته،  
وصفاقة حسه! ولن نخفي الحق في هذا المقام - فضلاً عن غيره  
حتى على بُلداء أصحابه وأذنايه مِمَّنْ نَطْمَعُ أَنْ تكونَ هذه الرسالة  
مُفْتَحَةً لِمُغْلَقَاتِ عقولهم!

إذ شيخنا - حفظه الله - لما أثنى على الأعظمي إنما انطلق في  
ثنائه من اشتغاله بالحديث، وخدمته لكتب السنة، ونشره للتراث،  
فكان هذا - منه - بناءً على قاعدة الأصل، وهي حُسْنُ الظَّنِّ.

فلَمَّا تكلم فيه، وجَرَحَه : إنما كان ذلك لِمَا ظَهَرَ له من  
تقليده وتعصُّبه، وتحريفه، وتلاعبه.

وظهور الحق من غَدٍ لا يمنع من العودة عن خطئ الأمر.  
ولقد كتَبَ إليَّ بعض إخواننا طلبة العلم من تلاميذ شيخنا  
في الإجازة العلامة بديع الدين الراشدي السُّنْدِي رسالة أثبت فيها

ألواناً من تحريفات الأعظمي وتدليساته<sup>(١)</sup>، لعلِّي أذكر شيئاً منها في مكان آخر، إن شاء الله .

فهل موقف شيخنا - من قبل ومن بعد - يُعدُّ تناقضاً؟ أم أنه يُعدُّ علامة من علامات فضله وإنصافه؟

أما أهل الأهواء فإن بعضهم يُداري بعضاً ويُداهنه، على كثرة ما يقف الواحد منهم للآخر على أخطاء، حرصاً على إبقاء خيط البدعة بينهم موصولاً! لا وصله الله!!

وهذا ما نزه الله سبحانه منه أهل الحديث وأتباع السنة، وما موقف أبي داود السجستاني من ابنه عن طلاب العلم ببيعيد! وما موقف علي بن المديني من أبيه عن الفاهمين بغائب!

١٦- ثم عنون (ص ٣٤) : «تعلق على تقسيمه أحاديث السنن الأربعة إلى صحيح وضعيف»!

وكان تعليقه الواقع في نحو صفحتين تعليقاً يبدل على سذاجته، وجهله، ونقده البارد الذي ليس له في الحق وجه!

ولو تذكر هذا (الخساف) - إن كان يعلم - مختصر المنذري لـ «سنن أبي داود» أو «الأحكام الصغرى» لعبد الحق الإشيلي، أو «تجريد الزبيدي»، وغيرها من مختصرات الأئمة والعلماء لما جرى قلمه بذاك الهراء!

ومن جهالاته المنشورة في كلامه هذا ما قاله (ص ٣٥) مُعرفاً

---

(١) وفي كتابنا «الرد العلمي» شيء يسير من ذلك .

(التخريج) : «هو رواية الحديث بالسُّنَدِ إلى النبي ﷺ ، وإلى من  
نَقَلَ عنه الكلام»!!!

وهذا دليلٌ آخَرُ وآخَرُ على جهله ، وخَوَاءِ جَعْبَتِهِ ، وفراغ  
عقله!

ولو تذكَّر هذا الغمُّر - ولن يتذكَّر لتفاقم جهله - «تلخيص» ابن  
حَجَر ، و «درايته» ، «كافيه» لما تفوَّه بهذا الجهل ! لكنَّ الأمر كما  
قيل قديماً : فاقِد الشيء لا يُعطيه!!

فإلى الله المشتكى من كُلِّ أَفَّاكٍ جَهُولٍ .



## نَقْضُ إِيهَامِ «التناقضات»

... ثم ساق (الخُصَاف) مجموعةً كبيرةً (!) من الأحاديثِ ناقلاً أقوالَ الشيخِ من بعضِ كتبه فيها، ناصباً بينها الخلافَ، ومقيماً عليها دعوى التناقضِ المزعوم!!

ولكي لا يَكْبُرَ حَجْمُ كتابنا، ولا يتضخمَ كَمُّهُ، أضربُ أمثلةً من سفاهةِ (الخُصَاف) وتحريفاته، وأسوقُ نماذجَ من تضليلاته وتلبيساته.

وقبلَ ذلك أذكرُ بقاعدةٍ سَبَقَ إيرادُها، ثم أُنْثِي بالتنبيهِ على مسألةٍ مهمّةٍ متعلّقةٍ بكتبِ شيخنا - وقاه الله جهلَ حاسديه - ، فأقول :

أما القاعدةُ فهي أنْ تُضْعِفَ السَّنَدُ لا يتعارض مع تَصْحيحِ المُنْتَنِ أو تَحْسِينِهِ :

قال الإمامُ الشُّيُوطِيُّ في «اللائِيء المصنوعة» (١/١١٤) :  
«اعْلَمْ أَنَّهُ جَرَتْ عَادَةُ الْحُقَافِ كَالْحَاكِمِ ، وَابْنِ جَبَّانٍ ، وَالْعُقَيْلِيِّ ، وَغَيْرِهِمْ ، أَنَّهُمْ يَحْكُمُونَ عَلَى حَدِيثٍ بِالْبُطْلَانِ مِنْ حَيْثِيَّةِ سَنَدٍ مَخْصُوصٍ ، لِكَوْنِ رَاوِيهِ اخْتَلَقَ ذَلِكَ السَّنَدَ لِذَلِكَ الْمُنْتَنِ ، وَيَكُونُ ذَلِكَ الْمُنْتَنُ مَعْرُوفاً مِنْ وَجْهِ آخَرَ . . . » .

فهلِ مِثْلُ هَذَا يُعَدُّ تَنَاقُضاً؟!

وقال الدكتور خلدون الأحذب في كتابه «أسباب اختلاف المحدثين»<sup>(١)</sup> (٢/ ٤٢٥):

«من الأسباب الهامة التي أدت إلى اختلاف المحدثين في الحكم على الحديث قبولاً ورداً: تفاوتهم في الاطلاع على طرق الحديث وشواهدِهِ، حيث يحكم أحدهم على حديث بالضعف، بناءً على مجموع الطرق التي وقف عليها له، ويأتي غيره ليحكم على ذات الحديث بالحسن؛ لاطلاعه على طرق أخرى له، تصلح لأن يرتقي بها الحديث إلى درجة الحسن لغيره».

قلت: وعين هذا الكلام يرد على المحدث الواحد كما لا يخفى.

ويزيد هذا الكلام وضوحاً قول الإمام أبي عمرو ابن الصلاح في «علوم الحديث» (ص ٩٢ - ٩٣):

«إذا رأيت حديثاً بإسنادٍ ضعيفٍ، فلك أن تقول: «هذا ضعيف» وتعني أنه بذلك الإسناد ضعيف، وليس لك أن تقول: «هذا ضعيف»، وتعني به ضعف متن الحديث بناءً على مجرد ضعف ذلك الإسناد، فقد يكون مروياً بإسنادٍ آخر صحيح، يثبت بمثله الحديث»<sup>(٢)</sup>. . !

(١) وهي أطروحة جامعية أشرف عليها أبو غدة (١)

(٢) وقد سبق (ص ٢١ - ٢٣) إيراد عدد من الأحاديث التي اختلف فيها حكم

الحافظ ابن حجر أو الإمام النووي وغيرهما.

ويُضاف إليها ما أشار إليه السيوطي في «تحفة الأبرار» (ص ٩٢ - ٩٣) من

اختلاف قول النووي وابن حجر - أيضاً - في صحة حديث صلاة النسيح

وهذا مما يؤكد ما ذكرته سابقاً، فالحمد لله على التوفيق



فانظر - حفظك الله من تلبيس الكاذبين - إلى هذا الكلام الميمون، الذي تكتحل به العيون، ولا تنفق في سوقه التدليسات ولا الظنون.

(والخساف) أمام هذا الكلام : إما جاهل لا يدري ما يقول، وإما كاذب يعلم ويكتم!

وأحلاهما مر، وخيرهما شر! فكيف إذا كان فيه كلا الوصفين؟!!

أما التنبيه الذي أشرت إليه آنفاً، فهو:

أن معظم ما أوردته (الخساف) من «تناقضات» مزعومة، و«غلطات» موهومة، إنما نصب فيه المحالفة من أحد كتابين:

الأول : تعليق شيخنا على «مشكاة المصابيح».

الثاني : تعليق شيخنا على «صحيح ابن خزيمة».

وكلا هذين الكتابين لا يجوز أن ينصبا لمعارضة كلام شيخنا في مواضع أخرى من كتبه، لما يعرفه المنصفون من أهل العلم وطلابه من أن هذين الكتابين ليس لهما من الشيخ - حفظه الله - كبير تعليق أو تخريج، لظروف خاصة، وأسباب معلومة:

أما «المشكاة»، فقد قال ناشره (١ / صفحة : ل) مبيناً خطة

العمل في الكتاب:

«وقد طلبنا إلى أستاذنا المحدث الكبير الشيخ محمد ناصر

الدين الألباني أن يشاركنا العمل في تحقيق «المشكاة»، وأن يتولى

التعليق على ما يحتاجُ إلى تعليقٍ من الأحاديثِ، وتخريج ما يحتاجُ إلى مزيد من التخريج، واستدراك ما قد يكون من النقص، فاستجاب لنا جزاء الله خيراً - ونهض بذلك كله في القسم الأول من الكتاب، ثم ضاق وقته الممتلئ بخدماتٍ ضروريةٍ أخرى لسنة رسول الله ﷺ، فاعتذر إلينا عن المتابعة، غير أننا رغبنا إليه حرصاً على الاستفادة ما أمكن من واسع علمه، ونافذه بصره أن ينظر نظرةً سريعةً فيما بقي من الكتاب، وأن يعلق عليه بما يعنُّ له عفو الخاطر، ويتسع له الوقت، وقد فعل، وكان من ذلك فوائد جمة...

وقد صرح شيخنا بخلاصة هذا الكلام مبيناً عذره في ذلك في «سلسلة الأحاديث الصحيحة» (١/٣٤٦) حيث قال واصفاً تعليقه على «المشكاة»:

«وكان تعليقاً سريعاً، اقتضته ظروف خاصة، لم تساعدنا على استقصاء طرق الحديث كما هي عادتنا».

قلت: فهل يجوز لأحدٍ بعد هذا الكلام الواضح، والبيان الجلي أن يعارض كلاماً للشيخ في «المشكاة» بكلامٍ له في غيره؟!!

ومِمَّا لَا يَتَعَجَّبُ مِنْهُ أَنَّ (الخساف) قد وَقَفَ على الكلام السابق كله، سواء أكان كلام الشيخ، أم كلام الناشر، كما في كتابه الأبتَر (ص ٢٢ و ٤٠ و ١٣٧) لكنه لم يستفد من ذلك ألبتة، لِمَا عَرَفَهُ عَنْهُ - الآنَ وَقَبْلَ الآنَ - كُلُّ طَالِبٍ لِلْحَقِّ، ورافضٍ للتبليس والتدليس من زيفٍ وتزويرٍ وانحرافٍ.

وعينُ ما يُقالُ في «المشكاة» يُقالُ في التعليق على «صحيح ابن خزيمة» لأنَّ الكتابَ - أصلاً - ليس من تحقيق شيخنا ولا تعليقه، ولكنَّ مُحَقِّقه الفاضل الدكتور محمد مصطفى الأعظمي طلب منه مراجعة الكتابِ مراجعةً عامَّةً، مع إضافة ما يلزمُ تعليقه مما لا يكونُ في حقيقته تخريجاً جديداً لأحاديث الكتاب، أو تحقيقاً ثانياً لمتنه.

لذلك، كانت بعضُ تعليقاته موجزةً ومختصرةً، أو تكميماً لتعليق بداهة الدكتور الأعظمي... وهكذا.

وكما قلتُ : جُلُّ الأحاديث التي ادَّعى فيها (الخساف) التناقض هي مما وقع في هذين الكتابين، وقد تتبَّعت أرقامها في كتابة الأبر، وهي ذوات الأرقام :

(١، ٢، ٣، ٥، ٦، ٧، ٨، ٩، ١٠، ١١، ١٢، ١٣، ١٤،  
١٥، ١٦، ١٩، ٢٠، ٢١، ٢٦، ٣٢، ٣٣، ٣٤، ٣٥، ٣٦،  
٣٧، ٣٨، ٣٩، ٤٠، ٤١، ٤٢، ٤٣، ٤٤، ٤٥، ٤٦، ٤٧،  
٤٨، ٤٩، ٥١، ٥٢، ٥٤، ٥٥، ٥٦، ٥٧، ٥٨، ٥٩، ٦٠،  
٦١، ٦٢، ٦٣، ٦٤، ٦٥، ٦٦، ٦٧، ٦٩، ٧٢، ٧٣، ٧٥،  
٧٦، ٧٨، ٨١، ٨٢، ٨٣، ٨٤، ٨٥، ٨٧، ٨٨، ٨٩، ٩٠،  
٩٥، ١٠٣، ١٤٣، ١٤٤، ١٤٧، ١٥٣، ١٥٨، ١٦٤، ١٨٥،  
١٨٦، ١٨٧، ١٨٨، ١٨٩، ١٩٨، ١٩٩، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٤٢،  
٢٤٣، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٤٩ و ٢٥٠)!!

وهي قريبُ نصفِ الأحاديث التي أوردها هذا الجهول!

وأقول: حُقِّ للأعمارِ المُقلَّدةِ الذينَ يَرَوْنَ هذا الكَمَّ الكبيرَ  
( ! ) من الأرقام أن يَفْغَرُوا أفواهَهُم دَهْشَةً لها اغْتِرَارٌ بها، وهي  
خَوَاءٌ... هراءٌ!

وَمَا كُلُّ مَخْضُوبِ الْبَنَانِ بُثِينَةً

وَلَا كُلُّ مَصْقُولِ الْحَدِيدِ يَمَائي  
ولو تَتَبَعْنَاهَا - فَضْلاً عَمَّا سِوَاهَا - واحداً واحداً : لَطالَ بنا  
القولُ، وتَضَاعَفَ حَجْمُ الْكِتَابِ أَضْعَافاً.

وَالْوَقْتُ أَغْلَى مِنْ أَنْ يَضِيعَ بِفَضْحِ هَذِهِ الْكُذِبَاتِ الْوَاضِحَاتِ،  
وَكَشَفِ تِلْكَ التُّرَاهَاتِ الْبَاطِلَاتِ!

وَمِمَّا لَا يَسْعُنِي تَفْوِيتُهُ هَاهُنَا بَيَانُ أَنَّ هَذَا (الْخُسَافَ) - عَامِلُهُ  
اللَّهُ بَعْدَهِ - قَدْ كَرَّرَ عَدَداً مِنَ الْأَحَادِيثِ وَالْمَسَائِلِ فِي مَوَاضِعَ  
مُخْتَلِفَةٍ مِنْ كِتَابِهِ الْأَبْتَرِ، تَكْثِيراً لِلصَّفَحَاتِ، وَمُضَاعَفَةً لِلْأَرْقَامِ!!  
زِيَادَةً فِي التَّغْرِيرِ وَالْإِيهَامِ:

فَمَا أوردته (ص ٧) كَرَّرَهُ (ص ٧٠) و (ص ١٦١)!

وَمَا أوردته (ص ٩) كَرَّرَهُ (ص ١١٤) و (١٣٦) و (١٤٠)!

وَمَا أوردته (ص ١٠) كَرَّرَهُ (ص ٩٨)!

وَمَا أوردته (ص ١٠) كَرَّرَهُ (ص ١١) و (ص ١٤٠)،!

وَمَا أوردته ص (٦٤) كَرَّرَهُ (ص ١٠٥)!

وَمَا أوردته (ص ٩٦) كَرَّرَهُ (ص ١٤٥)!

وهكذا في مواضع عدّة! فماذا نقول في هذا الملبّس  
الجهول؟!

ما كُلُّ مَنْ قَادَ الْجِيَادَ يَسْوِسُهَا  
وما كُلُّ مَنْ أَجْرَى يُقَالُ لَهُ : مُجْرِي



## تلبیسات «التناقضات»

وَلَوْضَعِ النُّقَاطِ عَلَى الْحُرُوفِ، وَكُشِفَ حَقِيقَةُ هَذَا (الْخُشَافِ) الْمَوْوُفِ، أَقُولُ مُسْتَعِياً بِرَبِّنَا الرَّحِيمِ الرَّؤُوفِ، ذَاكِرًا بَعْضَ الْأَمْثَلَةِ مِنْ تَلْبِيسَاتِهِ الَّتِي هِيَ أَلْوَانٌ وَصُنُوفٌ :

١ - أورد (ص ٣٩) حديث عبد الله بن عمرو : «الجمعة على من سمع النداء» :

وَادَّعَى تَنَاقُضَ تَحْسِينِ الشَّيْخِ لِلْحَدِيثِ فِي «الإرواء»، وَتَضْعِيفَهُ لِسَنَدِهِ فِي «المشكاة» !

وَلَا تَنَاقُضَ بِحَالٍ، إِذْ قَدْ ضَعَّفَ سَنَدَهُ أَيْضًا فِي «الإرواء»، وَلَكِنَّهُ سَاقَ لَهُ شَوَاهِدَ تَقْوِيَةٍ، ثُمَّ قَالَ فِي آخِرِ تَخْرِيجِهِ :

«فَالْحَدِيثُ عَلَى هَذَا حَسَنٌ إِنْ شَاءَ اللَّهُ» .

«فَتَدَبَّرُوا يَا أُولِي الْأَلْبَابِ» .

٢ - أورد (ص ٣٩ - ٤٠) حديث أنس : «لَا تُشَدُّوا عَلَى أَنْفُسِكُمْ فَيُشَدِّدَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ» .

ثُمَّ ادَّعَى تَنَاقُضَ تَضْعِيفِ الشَّيْخِ لَهُ فِي «تَخْرِيجِ الْمَشْكَاةِ» !

وَأِنَّمَا عَقَلَهُ الْمُتَنَاقِضُ، وَذَهَنُهُ الْمُتَعَارِضُ، إِذْ كَلَامُ شَيْخِنَا فِي «غَايَةِ الْمَرَامِ» (ص ١٤٠) مُصَدِّرٌ بِالْحُكْمِ عَلَى الْحَدِيثِ بِأَنَّهُ (ضَعِيفٌ)، لَكِنَّهُ سَاقَ لَهُ شَاهِدًا مُرْسَلًا، جَعَلَهُ يَقُولُ فِي آخِرِ

تخریجه له : «فلعلَّ حدیثه هذا حسنٌ بِشاهدِهِ المرسل عن أبي قلابَة، والله أعلم».

وبعد هذا وذاك ؛ وقف شیخنا على طریق ثالث للمحدث في بعض مصادر السنة، جعله یجزم بشوته ؛ مودعاً إياه في «سلسلة الأحادیث الصحیحة» (٣٦٩٤ - مخطوط)، فهذا هو العلم والإتصاف، ودع عنك تلیسات (الخساف).

٣ - اورد (ص ٤٠) حدیث عائشة : «مَنْ حَدَّثَكُمْ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَبُولُ قَائِماً فَلَا تُصَدِّقُوهُ . . .» :

ثم نقل تضعیف الشيخ لإسناده في «المشكاة» ثم تصحیحه له في «سلسلة الأحادیث الصحیحة» مُدَّعِياً بينهما التناقض !! ولا تناقض البتة إلا في عقل مُدَّعِيه، وبيان ذلك من وجهين :  
الأول : أنَّ الشيخ قد أعلَّ رواية الترمذي في «المشكاة» بسوء ضَعْفِ شَرِيكَ النَّخَعِي، وهو عَيْنُ مَا فَعَلَهُ في «السلسلة» ولكنه هنا ساق له شاهداً فاته هناك - وقد فات قبله غَيْرُهُ - فصَحَّحه به .

الثاني : أنَّ الشيخ - حفظه المولى - قد اعترف في «السلسلة» بِقُصُور التعليق على «المشكاة» قائلاً بعد إيراد المتابعة :

«فَتَبَيَّنَ مِمَّا سَبَقَ أَنَّ الْحَدِيثَ صَحِيحٌ بِهَذِهِ الْمَتَابَعَةِ، وَقَدْ خَفِيَ عَلَى التِّرْمِذِيِّ فَلَمْ يُصَحِّحِ الْحَدِيثَ، وَلَيْسَ ذَلِكَ غَرِيباً، وَلَكِنَّ الْغَرِيبَ أَنْ يَخْفَى ذَلِكَ عَلَى غَيْرِ وَاحِدٍ مِنَ الْحَفَاطِ

المتأخرين، أمثال العراقي والسُّبُوطي وغيرهما، فأعسلاً الحديث بشريك، وردّا على الحاكم تصحيحه إيّاه مُتَوَهِّمين أَنَّهُ عنده مِن طريقه، وليس كذلك كما عرفت، وكنتُ قد اغتررتُ بكلامهم هذا لما وضعتُ التعليق على «مشكاة المصابيح» وكان تعليقاً سريعاً اقتضته ظروفُ خاصّة، لم تُساعدنا على استقصاء طرق الحديث كما هي عادتنا. . . والآن أجزمُ بصحّة الحديث للمتابعة المذكورة، ونسأل الله تعالى أن لا يؤاخذنا بتقصيرنا.

هذا كلّهُ مِن كلام شيخنا - وفقه الباري - ، وهو كلامٌ وَقَفَ عليه (الخساف) لكنّه كتّمه، فبدلاً من أن يُورده ويشيرَ إلى فضله ونبله وإنصافه، رَمَاهُ بالناقض!! «فتأمل أخي القارىء»!

وَمَنْ يَكُ ذَا فَمِ مُرٌّ مَرِيضٌ  
يَجِدُ مُرّاً بِهِ الْمَاءُ الزُّلَالَا

وهذا الحديث - فضلاً عن عَدَدٍ آخَرَ غيره - ينقضُ دعوى كاذبةً أُخرى مِن دعاوى (الخساف) الكثيرة المريرة، وهي ادّعاؤه الباطل على الغلاف الأخير لكتابه، وذلك قوله: «لقد تَرَكْنَا ما نَبّه على أَنَّهُ رَجَعَ عن تضعيفه مثلاً إلى تصحيحه، واعتبرنا أَنَّهُ معذورٌ في تلك الأحاديث وتجاوزنا عنها. . .»!!

فانظر إليه، واحكم عليه!

فإلى الله المشتكى من جهل المتعالمين، وتعالّم الجاهلين.

٤ - أورد حديث عَمَّار : «ثلاثة لا تقرُّبهم الملائكة : جيفة الكافر، والمُتَضَمِّنُ بالخَلْق والجُنُب إلا أن يتوضَّأ».



زَعَمَ (الْخُصَافُ) تَنَاقُضَ الشَّيْخِ فِي حُكْمِهِ عَلَيْهِ بِالْحُسْنِ فِي  
«صَحِيحِ الْجَامِعِ»، وَتَضْعِيفَ سَنَدِهِ فِي «الْمَشْكَاةِ»!

وَلَوْ أَنْصَفَ هَذَا الْجَهْلُوفُ وَنَظَرَ . . لَفَهِمَ وَاعْتَبَرَ . . لَكِنَّهُ عَبَسَ  
وَبَسَرَ . . ثُمَّ أَذْبَرَ وَاسْتَكْبَرَ!

إِذَا الشَّيْخُ فِي كِلَا الْكِتَابَيْنِ بَعَزُولُ «الْتَرغِيبِ» وَفِي الْجُزْءِ  
نَفْسِهِ وَالصَّفْحَةِ ذَاتِهَا، لَكِنَّهُ فِي مَوْضِعِ التُّحْسِينِ عِزَاهُ لِتَخْرِيجِ  
«الْتَرغِيبِ» الَّذِي هُوَ فِي الْحَقِيقَةِ حَوَاشٍ لَهُ عَلَى «الْتَرغِيبِ» نَفْسِهِ مِنْ  
نُسخَةِ الشَّيْخِ الْمَعْرُوفِ إِلَيْهَا.

فَلَمَّا ضَعَفَ الشَّيْخُ سَنَدَهُ فِي «الْمَشْكَاةِ» إِنَّمَا ضَعَّفَهُ تَبَعًا  
لِلْإِمَامِ الْمُنْذِرِيِّ فِي «الْتَرغِيبِ» الَّذِي أَعْلَى سَنَدُهُ بِالْإِنْقِطَاعِ!  
فَلَمَّا خَرَجَ الشَّيْخُ «الْتَرغِيبِ وَالتَّرْهِيْبِ» وَوَضَعَ عَلَيْهِ حَوَاشِيَهُ  
الْمُسَمَّاةَ «التَّعْلِيقَ الرَّغِيبَ» وَافَقَ الْمُنْذِرِيُّ عَلَى الْإِعْلَالِ  
بِالْإِنْقِطَاعِ، لَكِنَّهُ ذَكَرَ لَهُ شَاهِدَيْنِ، وَقَالَ بَعْدَ إِيْرَادِهِمَا: «فَيَتَقَوَّى  
الْحَدِيثُ بِهِمَا».

فَإَيْنَ التَّعَارُضُ الْمَوْهُومُ؟ وَأَيْنَ التَّنَاقُضُ الْمَزْعُومُ؟ إِنَّهُ فِي  
عَقْلِ الْمُلْبَسِ بِهِ وَالْمُدَّعِيهِ!

هـ - أَوْرَدَ (ص ٤٢) أَثَرَ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ: «كَانَ يَقْصُرُ فِي  
الصَّلَاةِ فِي مِثْلِ مَا يَكُونُ بَيْنَ مَكَّةَ وَالطَّائِفِ . . .»

وَادَّعَى التَّنَاقُضَ فِي حُكْمِ الشَّيْخِ عَلَيْهِ فِي «الْمَشْكَاةِ» حَيْثُ  
ذَكَرَ أَنَّهُ «بَلَغَ بِدُونِ إِسْنَادٍ فَلَا يَصَحُّ . . .»!

ناصباً الخلاف بين ما هنا وبين ما أورده الشيخ في «الإرواء»  
من «مصنف ابن أبي شيبة» عن ابن عباس أنه قال: «لا تقصروا إلى  
عرفة وبطن نخلة، واقصروا إلى عسفان..»!

وحُبُّ النقد بالباطلِ أعماه عن التفريق بين المتغيرات، إذ  
النَّصَانِ أَوَّلًا - مُخْتَلِفَانِ، ثُمَّ ذَاكَ مِنْ فَعْلِهِ وَهَذَا مِنْ قَوْلِهِ!  
أَيُّسَمَّى هَذَا تَنَاقُضًا يَا كَذُوبٌ؟!

٦ - أورد (ص ٤٤) حديثَ عُبَادَةَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا  
اتَّبَعَ جِنَازَةً لَمْ يَقْعُدْ حَتَّى تُوضَعَ فِي اللَّحْدِ..»:

والحديثُ في «المشكاة» وأعلَّه التبريزي بضعف أحد  
رواته، فاستدرك عليه شيخنا طريقاً آخرَ بقوله: «لكنه عند أبي  
داود من طريق أخرى، وفيها عبدُ الله بن سليمان بن جُنَادَةَ بن أُمَيَّةَ  
عن أبيه وهما ضعيفان».

فهذا التعليقُ من شيخنا يفهمُ منه كُلُّ حديثي التحسين، أمَّا  
المتطفلون على موائد العلم والعلماء، فلا يفهمون منه إلا فهمَ  
السُّفَهَاءِ الجهلاء!

فَنَصَبَ هَذَا (الْخَسَافُ) - بسوء فهمه - التناقض بين ما فهمه  
بالباطل هنا، وبين تحسين شيخنا للحديث في «صحيح ابن  
ماجه»!

مَعَ أَنَّ الشَّيْخَ - حفظه الله - عَزَا تَخْرِيجَهُ فِيهِ إِلَى «مَشْكَاةِ  
المصابيح».

فَعَجَباً لِهَذَا (الْخَسَافُ)! إِذْ لَمْ يَفْهَمُوا - مِنْفَرِداً - مِنْ تَخْرِيجِ  
الْشَيْخِ هُنَاكَ التَّحْسِينَ، أَلَا يَفْهَمُهُ هُنَا مِنْ عَزْوِهِ بَيَانَ التَّحْسِينَ لـ  
«الْمَشْكَاة»! .

أَمْ أَنَّهُ الْغِبَاءُ الْمَلْفُوفُ بِالْجَهْلِ وَالْعَصِيَّةِ؟!  
٧ - وَمِثْلُ سَابِقِهِ تَمَاماً مَا أوردَهُ (ص ٤٤ - ٤٥) مِنْ حَدِيثِ  
عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ!

وهو ظاهرٌ جداً بِأَدْنَى تَأَمُّلٍ! فَلَا أُعِيدُ.  
٨ - أورد (ص ٤٦) حَدِيثَ ابْنِ عُمَرَ: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ  
عَنْ مَطْعَمِينَ: عَنِ الْجُلُوسِ عَلَى مَائِدَةٍ يُشْرَبُ عَلَيْهَا الْخَمْرُ، وَأَنْ  
يَأْكُلَ وَهُوَ مُنْبَطِحٌ عَلَى وَجْهِهِ»:

ثُمَّ نَقَلَ هَذَا (الْخَسَافُ) تَضْعِيفَ الشَّيْخِ لَهُ فِي «الْإِرْوَاءِ»  
نَاصِباً الْخِلَافَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ تَحْسِينِ الشَّيْخِ لَهُ - أَيْضاً - فِي «صَحِيحِ ابْنِ  
مَاجَه»!

وَلَوْ أَظْهَرَ هَذَا الْأَفَّاكُ مَتْنُ ابْنِ مَاجَه الْمُخْتَصَرَ لَظَهَرَ زَيْفُهُ  
وَكَذِبُهُ، لَكِنَّهُ طَوَاهُ وَكَتَمَهُ!

إِذِ الْمَتْنُ عِنْدَ ابْنِ مَاجَه: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَأْكُلَ  
الرَّجُلُ، وَهُوَ مُنْبَطِحٌ عَلَى وَجْهِهِ»!

فَأَيْنَ هَذَا مِنْ ذَاكَ؟  
ثُمَّ إِنَّ الشَّيْخَ - حَفِظَهُ اللَّهُ - قَدْ عَزَا تَخْرِيجَ الْحَدِيثِ فِي «صَحِيحِ  
ابْنِ مَاجَه» لـ «إِرْوَاءِ الْغَلِيلِ» (١٩٨٢ - التَّحْقِيقُ الثَّانِي) مِمَّا يُظْهَرُ وَيُؤَكَّدُ  
أَنْ لَا تَعَارُضُ الْبَيِّنَةُ بَيْنَ الْمَوْضِعَيْنِ.

ولَمَّا شَعَرَ (الْخُسَافَ) بِأَنَّهُ لَوْ كُشِفَ هَذَا الَّذِي سُقَّتُهُ هُنَا  
لَانْفَضَّ سِتْرُهُ وَانْكَشَفَ أَمْرُهُ، قَالَ عَقِبَ ذِكْرِهِ «صَحِيحُ ابْنِ مَاجَهَ» :  
وَعِزَّاهُ لِبَعْضِ كُتُبِهِ مُتَنَاقِضاً مِنْهَا «صَحِيحَتُهُ» (٢٣٩٤) . . !!

كَذَا صَنَعَ هَذَا الْمَخْذُولُ ! أَظْهَرَ الْمَخْطُوطُ، وَأَهْمَلُ  
الْمَطْبُوعُ ! أَلَا وَهُوَ «الْإِرْوَاءُ» الَّذِي لَوْ أَظْهَرَهُ لَعُرِفَ تَلْبِيسُهُ، وَبَانَ  
تَدْلِيلُهُ !

«فَسُبْحَانَ اللَّهِ !! مَا أَشَدَّ تَنَاقُضَهُ !» .

٩ - أورد (ص ٤٦ - ٤٧) حديث «التائب من الذنب كمن لا  
ذنب له» :

وَادَّعَى أَنَّ الشَّيْخَ ذَكَرَهُ فِي «الضَّعِيفَةِ» مُضَعِّفًا لَهُ، ثُمَّ  
تَنَاقَضَ (!) مُورِداً لَهُ فِي «صَحِيحِ ابْنِ مَاجَهَ» !!  
كَذَا قَالَ ! وَهُوَ كَلَامٌ لَا يَسْوِي فِتْلَةَ عِقَالٍ !!  
وَبَيَانُ ذَلِكَ بِمَا يَأْتِي :

أَنَّ الشَّيْخَ حَفِظَهُ اللَّهُ قَدْ أورد فِي «الضَّعِيفَةِ» (٦١٥) حَدِيثَ  
«التَّائِبِ مِنَ الذَّنْبِ كَمَنْ لَا ذَنْبَ لَهُ، وَإِذَا أَحَبَّ اللَّهُ عَبْدًا لَمْ يَضُرَّهُ  
ذَنْبٌ»، وَصَدَّرَ عَلَيْهِ الْحُكْمَ بِالضَّعِيفِ، ثُمَّ قَالَ بَعْدَ نَقْدِ إِسْنَادِهِ :  
«وَالنِّصْفُ الْأَوَّلُ مِنَ الْحَدِيثِ لَهُ شَوَاهِدٌ مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ  
ابْنِ مَسْعُودٍ وَأَبِي سَعِيدٍ الْأَنْصَارِيِّ . .» .

ثُمَّ ذَكَرَهَا وَنَقَدَهَا، وَقَالَ فِي آخِرِ بَحْثِهِ : «وَجَمَلَةُ الْقَوَى : أَنَّ  
الْحَدِيثَ الْمَذْكُورَ أَعْلَاهُ ضَعِيفٌ بِهَذَا التَّمَامِ، وَطَرَفُهُ الْأَوَّلُ مِنْهُ

حَسَنُ بِمَجْمُوعِ طُرُقِهِ، وَقَدْ قَالَ السَّخَاوِيُّ : حَسَنُهُ شَيْخُنَا - يَعْنِي ابْنَ حَجَرَ - لَشَوَاهِدِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ، وَلَهُ شَاهِدٌ آخَرٌ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ بِزِيَادَةِ أُخْرَى . . . ثُمَّ سَاقَهُ . . .

وَمِنْ كِمَالِ جَهْلِ هَذَا (الْخَسَافِ) أَنَّهُ كَتَمَ - أَيْضاً - بَيَانَ عَزْوِ شَيْخِنَا فِي «صَحِيحِ ابْنِ مَاجَه» لِلْحَدِيثِ نَفْسِهِ، حَيْثُ قَالَ حَفْظَهُ اللَّهُ : «حَسَنُ . «الضَّعِيفَةُ» تَحْتَ الْحَدِيثِ (٦١٥ وَ ٦١٦)» !!

فَتَأَمَّلُوا - عَافَاكُمْ اللَّهُ مِنْ أَهْلِ الْأَهْوَاءِ - فِعَالُ هَذَا (الْخَسَافِ) وَاحْكُمُوا عَلَيْهِ بِمَا يَقْتَضِيهِ الْإِنْصَافُ ! بَعِيداً عَنِ التَّعَصُّبِ وَالْعَمَى وَالْاِعْتِسَافِ !!

١٠ - أورد (ص ٤٧ - ٤٨) حديث : «الدواوين ثلاثة : ديوان لا يغفره الله . . . الخ .

ثم قال : «ضعفه الألباني في «تخريج المشكاة» . . ثم من العجيب الغريب أنا وجدناه قد ذكره في «صحيحته» (٤ / ٥٦٠ - برقم ١٩٢٧) !

قلت : ليس عجيباً ولا غريباً أن يضدر هذا الكلام ممن استسهل الكذب، واستمرأ التّضليل !

إذ الشيخ حفظه الله لما ذكر الحديث في «الصحيحه» لم يصححه، وإنما صحّح به حديثاً آخر أوله : «الظُّلُمُ ثَلَاثَةٌ : فَظُلْمٌ لَا يَتْرُكُهُ اللَّهُ . . . الخ . .

ولما أورد في الموضع نفسه حديث «الدواوين» قال عقبه : «وقد خرّجته في «الأحاديث الضعيفة» و «المشكاة» . . .

فانظر إلى تحريفِ كُلِّ (خَسَافٍ) وتدليسه، وتطاوله  
وتفليسِه!! بل كذبه وتضليله وتلبيسِه!

١١ - ثم أورد (ص ٦٣٥) حديث : «مَنْ هَجَرَ أَخَاهُ سَنَةً، فَهُوَ  
كَسَفِكَ دَمِهِ» :

فقد ذكر (الخَسَافُ) تليينَ الشيخ لإسناده في «المشكاة» ثم  
تصحيحه إياه في «السُّلْبَةُ الصَّحِيحَةُ» (٩٢٨)، ثم قال : «واعذر  
هنالك حيث لم يَنْفَعُهُ الاعتذار»!!

كذا يقول هذا الجهول، وكأنه يكتبُ لِلصَّمِّ والعُميِّ والبُكمِ  
وضُعْفَاءِ الْعُقُولِ! وكأنه يظنُّ أن لا أَحَدَ يُرَاحِعُ كلامه، ويتعقَّبُ  
تسويداته! فليخسأ كُلُّ (خَسَافٍ) مُتَهَوِّكٍ، مُوقِنًا أن دُعَاةَ السُّنَّةِ  
لِبِدْعِهِ وتحريفاته بِالْمِرْصَادِ، وسيغرمون في خَلْقِ ضَلَالَاتِهِ الشُّجْنِ  
وَالْأَوْتَادِ!

أما أصحابه الْمُتَكَبِّرُ بِهِمْ، فَتَصِيحَتُنَا الصَّادِقَةُ لَهُمْ أن يعلموا -  
وقد آن لهم أن يعلموا - أن ما عليه مُقَدَّمُ بدعتهم إنما هو الْجَهْلُ  
وَالْتَعَالُمُ، والكذبُ والتطاوُلُ. . ليس إلَّا. .

وكأنِّي بلسانِ حالهم يقولُ : «إِنَّ الْبُغَاثَ بِأَرْضِنَا يَسْتَنْسِرُ»!!  
فالتوبة والرُّجوع - هدايا الله وإياكم سواء السبيل - .

إذ كيف يقولُ هنا : «واعذر حيث لم يَنْفَعُهُ الاعتذار» ثم  
يقول - بَعْدُ - كما نقلته عنه (صفحة ٦٤) فيما سبق: «لقد تركنا  
ما نَبَّهَ عَلَيَّ أَنَّهُ رَجَعَ عَنْ تَضْعِيفِهِ مَثَلًا إِلَى تَصْحِيحِهِ، واعتبرنا أَنَّهُ  
مَعْدُورٌ فِي تِلْكَ الْإِحَادِيثِ وَتَجَاوَزْنَا عَنْهَا»!

وهو كاذبٌ في تجاوزه، وكاذبٌ في قبول الاعتذار!! كما  
رأيتَ بأَمِّ عينيك!

وأما شيخنا - جزاه الله خيراً ومَتَّعَ بحياته - فقد قال في  
«السلسلة الصحيحة» (٩٢٨) بعد تخريجِ الحديث المذكورِ  
والنقلِ عن الحاكم والذهبي، والعراقي، وابن الوزير تصحيحهم  
له:

«ويبدو لي الآن أنه كذلك، فإنَّ رجاله كلُّهم - عدا الصحابيِّ  
- رجال مسلمٌ، وقد كنتُ قلتُ في تعليقي على «المشكاة»  
(٥. ٣٦): «إسناده لِيْن»، وذلك بناءً على قول الحافظ ابن حجرٍ  
في ترجمة الوليد هذا من «التقريب»: «لِين الحديث».. وقد فاتهُ  
قولُ ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٢٠/٢/٤): «سُئِلَ أَبُو  
زُرْعَةَ عَنْهُ؟ فَقَالَ: ثَقَّةٌ فَلَمَّا وَقَفْتُ عَلَى هَذَا التَّوْثِيقِ مِنْ مِثْلِ هَذَا  
الْإِمَامِ اعْتَمَدْتُهُ.. وَبِنَاءً عَلَى ذَلِكَ صَحَّحْتُ الْحَدِيثَ، وَرَجَعْتُ  
عَنِ التَّلْيِينِ السَّابِقِ، وَقَدْ نَبَّهْتُ عَلَى هَذَا فِي تَحْقِيقِي الثَّانِي لـ  
«المشكاة» وَاللَّهُ أَعْلَمُ».

قلت: هذه هي الذُّورَةُ في الإنصاف، وهذا هو تمامُ العَدْلِ،  
وهذا هو العلمُ بأبهى صُورِهِ.

أَمَّا الْحَمَقِيُّ الْجَهْلَةُ فهُمْ لَا يُفَرِّقُونَ بَيْنَ الثَّمَرَةِ وَالْجَمْرَةِ، فَلَا  
قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ.

١٢ - أورد (ص ٥٣) حديث: «كفى بالمرءِ إثماً أنْ يُضَيِّعَ مَنْ

يقوت»:

ثم قال : « قال الألباني مضعفاً للحديث في « غاية المرام في تخريج أحاديث الحلال والحرام » (ص ١٥٣) برقم (٢٤٥) : ضعيف بهذا اللفظ . . أ . ه .

قلت - والكلام للخساف - : وجدته متناقض (١) ، حيث حسنه في « إرواء الغليل » (٤٠٧/٣) بهذا اللفظ ، حيث قال في آخر سطر : « فالحديث حسن (٢) » أ . ه فتأملوا يا قوم !! .  
قال أبو الحارث عفا الله عنه :

قَدْ تَأَمَّلْتُ مَلِيًّا فزادني هذا التأمل - ولله الحمد - يقيناً بأن هذا (الخساف) جاهل متجاهل ، وغوي متغافل ، يُصَوِّرُ الْحَقَّ باطلاً ، ويجعل الباطل حقاً !

ولقد ذكرني هذا التأمل الذي أمرت به - واستجبت فيه لأمرك - قول ذلك الشاعر المتأسف على أحوال الجهلة المتصدين حيث قال :

نصدر للتدريس كل مهوس  
بليد ويدعى بالفقيه المدرس  
فحق لأهل العلم أن يتمثلوا  
ببيت قديم شاع في كل مجلس  
لقد هزلت حتى بدا من هزالها  
كلاها ، وحتى سامها كل مفلس

(١) سبق التنبيه على جهله اللغوي في هذا (ص ٣٥) !

(٢) كذا أثبت (الخساف) النون بالسكون ، وهي دليل بصاب لما سبق من أدلة جهله !



أقول : ومعدرة من قائل الشعر إذ أعيدته مُحوراً :

تَصَدَّرَ لِلتَّضَنيفِ كُلِّ مُزَيَّفٍ

جهولٍ ويُدعى بالفقيه المؤلف

وبيان جهل هذا (الخُصَّاف) وتليسه (بعد التأمل) كما يلي :

أن شيخنا لما أورد الحديث في «الإرواء» (٨٩٤) باللفظ المسوق قبل، قال عقبه : «صحيح بغير هذا اللفظ...» .

وقوله في «غاية المرام» (٢٤٥) : «ضعيف بهذا اللفظ...» .

فهل بين هاتين الكلمتين من تغاير؟

وهل بين المتين من تنافر؟

أم أنه الكذب الصريح، والقول القبيح من أفك طريح؟!

ثم ساق شيخنا لفظ الحديث المروي في «صحيح مسلم» :  
«كفى بالمرء إثماً أن يحبس عمن يملك قوته» .

ثم - بعد - وفي آخر بحث الشيخ في «الإرواء» قال :

«ثم وجدت له شاهداً... أخرجه الطبراني (٢١/٣) ورجاله ثقات كلهم، وابن عيَّاش إنما يخشى من سوء حفظه في روايته عن المدنيين كهذه، فهو صالح للاستشهاد به، فالحديث حسن» .

ويزيد ذلك بياناً ووضوحاً وأن لا تناقض البتة إلا في قلب مدَّعيه وعقله، أن الشيخ - حفظه الله - عزا في «غاية المرام» (٢٤٥) تفصيل القول في الحديث نفسه إلى «الإرواء»!

«فتأملوا يا قوم»!!

۱۳ - آورد (ص ۵۵) حدیث : «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَكْثَرَ مَا كَانَ يَصُومُ مِنَ الْأَيَّامِ السَّبْتِ وَالْأَحَدِ . . .» :

ثم ذكر تصحيح الشيخ للحديث في تعليقه على صحيح ابن خزيمة! ونصبه معارضاً لتضعيفه الحديث نفسه في «السلسلة الضعيفة»! فادّعى التناقض!!

ولقد أخفى هذا (الخساف) - وكثيراً ما يُحْمِي وَيَكْتُمُ - أَنَّ شيخنا في آخر سطرين من بحثه في «السلسلة الضعيفة» قد تراجع عما في «صحيح ابن خزيمة»، حيث قال حفظه الباري بعد نقده وإعلاله:

«ولم أكن قد نُبِّهْتُ لهذه العلة في تعليقي على «صحيح ابن خزيمة»، فحسنتُ ثَمَّةَ إسناده، والصوابُ ما اعتمدته هنا، والله أعلم».

فماذا تقولون في كُلِّ (خساف) خوون مأبون؟!

۱۴ - آورد (ص ۵۶ - ۵۷) حدیث : «ذَبَحَ النَّبِيُّ ﷺ يَوْمَ الذَّبْحِ كَبْشَيْنِ أَقْرَنَيْنِ أَمْلَحَيْنِ، فَلَمَّا وَجَّهَهُمَا قَالَ: إِنِّي وَجَّهْتُ وَجْهِي لِلَّذِي فَطَرَ السَّمَاوَاتِ . . .» :

ونقل تضعيف الحديث من «المشكاة»، ونصب له ما نقله عن «الإرواء» معارضاً، مدّعيّاً بينهما التناقض، قائلاً: «تناقض فحسّن الحديث في «إرواء الغليل» (۳۵۱/۴) . . .»!

كذا قال هذا الكذاب! وما في «الإرواء» يُخالف تماماً ما في «المشكاة» فهما حديثان متغايران سنداً ومتناً:

فالأول : مطوّل في نحو خمسة أسطر من طريق أبي عيَّاش ،

عن جابر .

والثاني : مختصر في نحو سطرين ، من طريق عبد الرحمن

ابن جابر ، عن أبيه .

فانظر إلى هذا التدليس ، الذي هو واحدٌ من عَشْرَاتٍ ،  
يكفي واحدٌ منها لإسقاط عدالة هذا (الخساف) ، ولا أحسبها  
موجودةً فيه أصلاً ، فضلاً عن أن تُسْقَطَ بَعْدُ !!

١٥ - أورد (ص ٣٤) حديث أبي سعيد الخدري : «إنَّ

النَّاسَ لَكُمْ تَبَعٌ ، وَإِنَّ رَجُلًا يَأْتُونَكُمْ مِنْ أَقْطَارِ الْأَرْضِ يَتَفَقَّهُونَ ،  
فَإِذَا أَتَوْكُمْ فَاسْتَوْصُوا بِهِمْ خَيْرًا» .

وادَّعى (الخساف) أنَّ الشيخ - حفظه المولى من حاسديه -

قد صحَّح الحديث في «السلسلة الصحيحة» !

ثم قال : «ثم وجدته قد ضعفه في تخريج «مشكاة

المصابيح» . . فيا للتناقض» !

كذا قال ! وكأنَّ التناقض المدَّعى المزعوم يَثْبُتُ بمجرد أن

يقول في آخر تسويده : «يا للتناقض» أو : «إلى الله المشتكى» أو :

«فتأملوا» ، إلى غير ذلك من عبارات لا تنفُكُ في سوق العلم ،

وإنَّما تنطلي على الجهلة المغرورين ، الذين لا يُفرِّقون بين

الشَّمال واليمين !!

فأقول : هما حديثان ، كُلُّ منهما له سند يفترق عن الآخر ،

وَكُلُُّ منهما يُفارقُ متنه الآخر :

فالأول : «إِنَّ النَّاسَ لَكُمْ تَبَعٌ . . .» ضَعْفُهُ شَيْخُنَا فِي «الْمَشْكَاة»، وَهُوَ مِنْ طَرِيقِ أَبِي هَارُونَ الْعَبْدِيِّ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ .

والثاني : «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُوصِينَا بِكُمْ . . .» وَقَدْ صَحَّحَهُ شَيْخُنَا فِي «الصَّحِيحَةِ» (٢٨٠) وَهُوَ مِنْ طَرِيقِ أَبِي نَضْرَةَ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ<sup>(١)</sup> .

فَمِنْ عَجَبٍ - وَلَا عَجَبَ - كَيْفَ يَجْرُؤُ (خُسَاف) أَفَّاكَ عَلَى مِثْلِ هَذَا الْكَذِبِ الصَّرِيحِ ؟!

وَكَيْفَ لَا يَجْرُؤُ عَلَى الْكَذِبِ مَنْ تَجَرَّأَ عَلَى تَكْفِيرِ أُمَّةِ الْإِسْلَامِ وَشَوَامِيخِ الْأَعْلَامِ ؟!

١٦ ومثل الذي سَبَقَ تَمَاماً، مَا صَنَعَهُ (الْخُسَاف) فِي حَدِيثٍ : «هَذِهِ صَلَاةُ الْبُيُوتِ» :

إِذْ زَعَمَ (ص ٦٢) تَنَاقُضَ الشَّيْخِ بَيْنَ حُكْمِهِ عَلَيْهِ بِالضَّعْفِ فِي «الْمَشْكَاةِ»، وَبَيْنَ قَوْلِهِ - كَمَا ادَّعَى - فِي «صَحِيحِ ابْنِ مَاجَهَ» إِنَّهُ : «حَسَنٌ» !!!

وَلَمْ يَذْكُرْ مَتْنَ رَوَايَةِ ابْنِ مَاجَهَ إِمْعَاناً فِي التَّمْوِيهِ !!

وَفِي الْحَقِيقَةِ هُمَا حَدِيثَانِ، يَخْتَلِفُ فِيهِمَا الْمَتْنُ وَالسَّنَدُ :

فَالأول : «هَذِهِ صَلَاةُ الْبُيُوتِ» عَنْ كَعْبِ بْنِ عُجْرَةَ .

والثاني : «ارْكَعُوا هَاتَيْنِ الرُّكْعَتَيْنِ فِي بُيُوتِكُمْ» عَنْ رَافِعِ بْنِ

خَدِيجٍ .

---

(١) بالرغم من أن شيخنا أشار في «الصحيحة» (١ / ٥٠٥ - ٥٠٦) - أيضاً - إلى

تضعيف رواية أبي هارون العبدى ! فلا قوة إلا بالله .

الأول : فيه مجهول ، والثاني : سنده حسن .

فأين هذا من ذاك؟ أيها الجهول الأفاك .

١٨ - أورد (ص ٦٥) حديث أبي هريرة : «من أدرك من الجمعة ركعة فليصل إليها أخرى . . .» هكذا مختصراً :

ثم ذكر تضعيف شيخنا للحديث في «المشكاة» ، وقال عقبه :  
«وتناقض ، فصحح الحديث في «الإرواء» . . .» !

كذا قال ! وفيه شيان :

الأول : أن الحديث بتمامه لا يصح ، وإنما صحح شيخنا القطعة الأولى منه ، وهي التي اقتصر على إيرادها (الخشاف) .

الثاني : أن شيخنا صرح في «الإرواء» (٣/ ٨٤ - ٩٠) بعد بحث نقدي بديع لا يفهمه إلا طلبة الحديث وأهله ، بما نصه :  
«وجملة القول أن الحديث بذكر الجمعة صحيح من حديث ابن عمر مرفوعاً وموقوفاً لا من حديث أبي هريرة ، والله تعالى ولي التوفيق» .

«فتأملوا يا ذوي القلوب والأبصار» !

١٩ - أورد (ص ٦٩) حديث معاذ : «ما من مسلمين يتوفى لهما ثلاثة إلا أدخلهما الله الجنة . . .» :

ثم نقل عن شيخنا في «المشكاة» قوله : «رواه أحمد في «المسند» وابن ماجه ، وإسنادهما ضعيف . . .» !

هكذا نقلها ! وانتظر لتر ! !

ثم قال : «ثم تناقضَ فرأيتُهُ قد أوردَ في صحيح ابن ماجه» !  
كذا قال ! فضَّ الله فاه ، باتِّراً كلامَ شيخنا إلى مُنتَهاه ، ذاكِراً  
منه ما يُوافِقُ رأيه وهواه !!

إذ يقول شيخنا عَقَبَ ذلك مباشرةً : « . . . ولرواية ابن ماجه  
شاهدٌ في «المسند» (٣٢٩/٥) عن عُبادة بن الصامت !  
مِن أَجْلِ ذَا أورد شيخنا الحديثَ في «صحيح ابن ماجه» !  
لكنَّ هذا الجاهل لا يأخذُ مِنَ العلمِ إلَّا ما كان حَسَبَ الحاجه !  
فنعوذُ بالله مِنَ التحريفِ واللَّجاجة !!

٢٠ - أورد (ص ٦٩ - ٧٠) حديثَ شقيق بن سلمة ، أبي  
وائل : رأيتُ عُثمان بن عفَّان رضي الله عنه يتوضَّأ ثلاثاً ثلاثاً ، ومَسَحَ  
برأسه وأذنيه ظاهرهما وباطنهما ، وغَسَلَ قدميه ثلاثاً ثلاثاً ، وغَسَلَ  
أَنامِلَهُ ، وَخَلَّلَ لِحْيَتَهُ ، وغَسَلَ وَجْهَهُ ، وقال : رأيتُ رسولَ الله ﷺ  
يفعلُ كالَّذي رأيتُموني فَعَلْتُ .

ثم نَقَلَ عن شيخنا قولَه في تضعيفهِ إسناده في التعليق على  
«صحيح ابن خزيمة» : «إسناده ضعيفٌ ، راجع الحديث (١٥١)  
ناصر» .

ثم عَقَّبَ (الخَسَاف) بقولِهِ : «خالفَ ذلك فصَحَّحَ حديثَ  
عُثمان هذا في «إرواء الغليل» . . . وأوردَ في «صحيح ابن  
ماجه» . . . والحديث أصله في «الصحيحين» . . .

قلتُ : وكلامُه يَنْضَحُ جهلاً وتحريفاً ، وبيانُ ذلك فيما يلي :

أَنَّ الْحَدِيثَيْنِ مُخْتَلِفَانِ سَنَدًا وَمَتْنًا :

فحديثُ ابنِ خزيمة : مِنْ طَرِيقِ عَامِرِ بْنِ شَقِيقٍ - وَفِيهِ لِينٌ -  
عَنْ شَقِيقِ بْنِ سَلَمَةَ ، عَنْ عَثْمَانَ . . .

وحديثُ «الإرواء» : مِنْ طَرِيقِ حُمْرَانَ بْنِ أَبَانَ عَنْ عَثْمَانَ ،  
وَهُوَ رَوَايَةٌ «الصَّحِيحَيْنِ» الَّتِي أَشَارَ إِلَيْهَا (الْخُسَافُ) مُوَهَّمًا أَنَّ  
التَّنْبِيهَ عَلَيْهَا مِنْ كَيْسِهِ !! وَفِي الْحَقِيقَةِ أَنَّ شَيْخَنَا هُوَ صَاحِبُ  
تَخْرِيجِهِ !

وحديثُ ابنِ مَاجَةَ ثَالِثُ مُخْتَصَرٍّ : مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ بْنِ أَبِي  
لُبَابَةَ ، عَنْ شَقِيقِ بْنِ سَلَمَةَ ، عَنْ عَثْمَانَ . . .

وَفِي كُلِّ مِنَ الرِّوَايَاتِ مَنْ حَيْثُ الْمَتْنُ - مَا لَيْسَ فِي الْآخَرَى .  
فَانْظُرْ إِلَى هَذَا الْخَلْطِ وَالْخَبْطِ !!

«فَالِىَ اللَّهِ الْمُشْتَكَى» !

٢١ - أورد (ص ٧١) حديثُ ابنِ مسعودٍ : «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا  
اسْتَوَى عَلَى الْمِنْبَرِ اسْتَقْبَلْنَاهُ بِوُجُوهِنَا» :

ثُمَّ نَقَلَ قَوْلَ شَيْخِنَا فِي «الْمَشْكَاةِ» مُعْلًا الْحَدِيثَ بِمُحَمَّدِ بْنِ  
الْفَضْلِ : «لَأَنَّهُ مَتَّهَمٌ بِالْكَذِبِ ، رَمَاهُ بِهِ الْإِمَامُ أَحْمَدُ وَابْنُ مَعِينٍ  
وغيرهما . . .» !

كَذَا نَقَلَهُ ! وَقَدْ بَتَّرَهُ !

حَيْثُ ادَّعَى - بَعْدُ - تَنَاقُضَ مَا هُنَا مَعَ مَا فِي «صَحِيحِ الْجَامِعِ»  
ثُمَّ عَقَّبَ بِقَوْلِهِ : «فَتَدَبَّرُوا» !

قلتُ : قد تدبّرنا يا مَنْ لا تُحسن إلّا عَرَضَ العَضَلات ، لكنّها في الحقيقة أَوْزَامُ !

لقد تدبّرنا يا مَنْ تنقلبُ عليه دعاويه ، وتنعكسُ عليه مزاعمُه !  
فكان نتيجة تدبّرنا أنْ كُلُّ (خَسَافٍ) ساقِطٌ رقيق ، وجاهلٌ  
وضيع ، وسفيهٌ رجيح !

إذ قد قال شيخنا بعد ذلك الإعلال : «لكن يُبدو أنْ معنى  
الحديث صحيحٌ ، فراجع «فتح الباري» (٣٣٢ - ٣٣٣)» .  
فهذا تثبّت منه للحديث بهذا الشاهد .

فماذا في هذا يا هذا؟!

ثم ما في «صحيح الجامع» إسنادٌ آخرٌ ، وهو في «سُنن ابن ماجه»  
عن ثابت !

«فسبحان قاسم العقول»!

٢٢ - أورد (ص ٧٣) حديثٌ : «أما مرّرت بوادي قومك  
جذباً ، ثم مرّرت به يهتزُّ أخضر» :

قال (الخسّافُ) : «ضعفه الألباني في «تخريج المشكاة»  
حيث قال : «وفي سنده ضعفٌ ، ويُحسنه بعضهم» ثم تناقض الرجلُ  
فأورد الحديث في «صحيح الجامع الصغير وزيادته» . . فسبحان  
الله !

أقول : والحمد لله ، ولا إله إلّا الله ، والله أكبر !

فكان ماذا؟



هل بهذه التَّسْبِيحَةِ تَقْلِبُ الْحَقَّ بَاطِلًا؟!  
 خَابَ وَخَسِرَ كُلُّ غَوِيٍّ (خَسَافٍ) مَخْذُولٍ!  
 فأين التَّنَاقُضُ وقد اخْتَارَ الشَّيْخُ فِي «صَحِيحِ الْجَامِعِ» حُسْنَ  
 الْحَدِيثِ (١)؟

وهل الْحَدِيثُ الْحَسَنُ يَخْلُو مِنْ ضَعْفٍ؟  
 وهل كلمة «فيه ضعف» تستلزم ضعف الْحَدِيثِ؟  
 ورحم الله الإمامَ الذَّهَبِيَّ الْقَائِلُ : «إِذَا الْحَسَنُ لَا يَنْفَكُ عَنْ  
 ضَعْفٍ مَا، وَلَوْ انْفَكَّ عَنْ ذَلِكَ لَصَحَّ بِاتِّفَاقٍ» .  
 «فَسُبْحَانَ اللَّهِ»!

٢٣ - حَدِيثُ سُمُرَةَ : «مَنْ جَامَعَ الْمُشْرَكَ وَسَكَنَ مَعَهُ فَإِنَّهُ  
 مِثْلُهُ» :

قال فيه (الْخَسَافُ) : «صَحَّحَهُ الْأَلْبَانِيُّ فِي مَوْضِعٍ، فَأُورِدَهُ  
 فِي «صَحِيحِ الْجَامِعِ وَزِيَارَتِهِ» . . ثُمَّ وَجَدْتُهُ قَدْ ضَعَّفَهُ فِي مَوْضِعٍ  
 آخَرَ فِي «إِرْوَاءِ الْغَلِيلِ» (٣٢/٥ السَّطْرُ ٧ مِنْ أَسْفَلِ)، فَقَالَ :  
 «أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ، قُلْتُ : وَسَنَدُهُ ضَعِيفٌ» . . أ. هـ .

مَا شَاءَ اللَّهُ ! وَهَلْ تَظُنُّ أَنَّكَ بِذِكْرِ رَقْمِ الْجُزْءِ وَالصَّفْحَةِ  
 (وَالسَّطْرِ) تُلَبِّسُ؟ لَا، لَقَدْ كَسَدَتْ بِضَاعَتُكَ ! وَفَسَدَتْ كَلِمَاتُكَ !  
 وَانْكَشَفَ بِهَرَجِكَ ! وَانْكَسَرَ قَلْمُكَ !!

---

(١) وقد أخفى (الْخَسَافُ) هذا التحسينَ، مُوهِمًا مُرِيدِيهِ أَنَّ شَيْخَنَا يُصَحِّحُ  
 الْحَدِيثَ !!

إذ الحديثُ في «صحيح الجامع» مُحَسَّرٌ<sup>(١)</sup>، وهو كذلك أيضاً في «الإرواء» لأنه مَسُوقٌ في الشواهد، مذكور في الباب، فالثمرة واحدة هنا وهناك، وهي التحسين، إذ بحث الشواهد وإيرادها مقصودة وغايته شدُّ أزرِ الأسانيد وتقويتها.

«فتأمل» .

٢٤ - أورد (ص ٩٧) حديث : «إذا عَمِلَ أَحَدُكُمْ عَمَلًا فَلْيَتَّقِنَهُ . . .» :

مُقْتَصِرًا<sup>(٢)</sup> على هذا الْقَدْرِ مِنْهُ، ثُمَّ قَالَ :

«صَحَّحَهُ الْإِلْبَانِيُّ، فَأُورِدَهُ فِي «صَحِيحِ الْجَامِعِ وَزِيَادَتِهِ» بِلَفْظٍ : «إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ إِذَا عَمِلَ أَحَدُكُمْ عَمَلًا أَنْ يُتَّقِنَهُ»، ثُمَّ تَنَاقَضَ فَجَحَكَمْ بَضْعُهُ فِي «ضَعِيفِ الْجَامِعِ وَزِيَادَتِهِ» فَإِلَى اللَّهِ الْمُسْتَكِي!!!

نَعَمْ وَاللَّهِ، فَإِلَى اللَّهِ الْمُسْتَكِي مِنْ بَرِّ الْمُبْطِلِينَ، وَتَحْرِيفِ الْغَالِينَ، وَجَهْلِ الْمُتَطَاوِلِينَ!

لَقَدْ بَرَّرَ هَذَا (الْخَسَافُ) جُمْلَةً مِنَ الْحَدِيثِ الَّذِي صَدَّرَ بِهِ كَلَامَهُ لِيُوْهِمَ أَنَّهُ وَالْآخَرُ حَدِيثٌ وَاحِدٌ، بَيْنَمَا هُمَا فِي الْحَقِيقَةِ حَدِيثَانِ يَخْتَلِفَانِ سَنَدًا وَمَتْنًا :

فَأَمَّا السَّنَدُ : فَالْحَدِيثُ الْمُضَعَّفُ مَرْوِيُّ مِنْ مُرْسَلٍ عَطَاءٍ فِي «طَبَقَاتِ ابْنِ سَعْدٍ» .

(١) وَقَدْ قَالَ (الْحَدَّثُ أَهْلًا) : «صَحَّحَهُ الْإِلْبَانِيُّ» !!

(٢) لِمَا اسْتَعْرِفَهُ بَعْدُ .

والحديث الثاني : له طُرُقُ عِدَّةٌ وشواهدُ تَقْوِيهِ ، كما فصله شيخنا في «سلسلة الأحاديث الصحيحة» (١١١٣) .

وأما المتن : فالحديث المضعَّفُ فيه زيادةٌ ليس لها أيُّ شاهدٍ ، وهي : « . . فإنه مما يُسَلِّي بنفسِ المُصابِ ! »

وقد بَتَرها (الخساف) لينصب<sup>(١)</sup> دعوى التناقض بين الحديثين ، كاذباً بزعمه أنهما واحداً ، بينما هما اثنان !!

«فتأملوا يا قوم» !

٢٥ - أورد (ص ١١٢) حديث عُبَيْة : «مَنْ تَعَلَّمَ الرَّمِي ثُمَّ تَرَكَ فَقَدْ عَصَانِي» :

ثم قال (الخساف) : «وفي لفظ : «فليس منا» رواه ابن ماجه ، صحَّح الألبانيُّ الحديثَ في «صحيح ابن ماجه» . . فقال : «صحيح بلفظ : فليس منا» ، ثم رأيتُه قد ضعف الحديثَ في «ضعيف الجامع وزيادته» . . فقال : «ضعيف» . .

قلتُ : ماذا عسى أن نقول بأيِّ غويٍّ مَخْذُولٍ ؟ استسهل التحريفَ في النقول ، والتَّلْبِيسَ على العقول ؟

فكيف إذا كَذَبَ وافترى ، كما سَتَرى :

فقولُ شيخنا في «صحيح ابن ماجه» : «صحيح بلفظ : فليس منا» ، يُفهم بجلاء ضعفَ لفظ «فقد عصاني» ، وهو عينُ ما قد ضعفه في «ضعيف الجامع» بخلافِ ما أوهمه ولَبَّسَ به (الخساف) الماكر ، تَضْلِيلًا وتحريفًا ، طاوياً ذَكَرَ اللفظَ المضعَّفُ !!

(١) وقد استسهل (النَّصِب) كما قلنا سابقاً !!

فما هي أخرى الأوصاف بهذا الغوي (الخساف)؟  
 التضييل والتليس والخيانة؟! أم الجهل والغفلة والغرور؟  
 لعل المغرورين به يكتشفون حقيقته، فتظهر لهم فعاله  
 سريرته.  
**وبعد :**

فهذا معشار ما أورده هذا المعثر<sup>(١)</sup>، فماذا لو تتبعنا سائر  
 تحريفاته، وكشفنا جميع تليساته، لَطَالَ بنا - إذا - المقام، وتضاعف مِنَّا  
 الكلام.

وما ذَكَرْتُهُ غَيْضٌ مِنْ قَيْضِ جَهْلِهِ، وَنُقْطَةٌ مِنْ بَاطِلِ بَحْرِهِ،  
 كافية - إن شاء الله - لِقَطْعِ تَمْويهِهِ مِنْ نَحْرِهِ.

وهو كاشِفٌ - بِمَنَّةِ الله - لما قَبْلَهُ وبعده مِنْ تَضْلِيلٍ وَتَغْرِيرٍ،  
 والبقرة تدلُّ على البعير، رَغْمَ أَنْفِ كُلِّ جَاهِلٍ ثَبِيرٍ!

فلعلَّ هذا الكتاب، يُمِيطُ عن جهل لمتعالمين لنُقَابِ،  
 ويفتح لعقول المُغْتَرِّين بهم الباب، ويُثْلِجُ - بالحق - صدور ذوي  
 العقول والألباب.

أَفْ لَكُمْ أَيُّهَا الْمُبْتَدِعَةُ الْجَاهِلُونَ! لَقَدْ أَضَعْتُمْ أَوْقَاتَنَا بِتَّبَعِ  
 مَخَازِيكُمْ وَتَلْبِيسَاتِكُمْ! أَلَمْ يَأْنِ لَكُمْ أَنْ تَتُوبُوا وَتُؤْبُوا؟

وأنتم أَيُّهَا الْمُسْتَحْفُونَ الْجُبْنَاءُ! الَّذِينَ تُمْدُون أَيْدِيَكُمْ  
الرَاعِشَةَ إِلَى السَّفْهِةِ الْجُهْلَاءِ :

(١) فكيف لم أوردت أغاليظه وأباطيله المأثورة في تليساته لأخرى لتي  
 يشكّر بها.

لا تكونوا زُرْعاً لِلشَّيْطَانِ فِي كُلِّ أَرْضٍ تَحِلُّونَ فِيهَا!  
لا تكونوا كالطُّيُورِ الْمُهَاجِرَةِ، تَأْكُلُ مِنْ أَرْضٍ وَتَضَعُ بَيْضَهَا  
فِي أَرْضٍ أُخْرَى بَعِيدَةٍ!

لقد - والله - بَانَ عَوَارُكُمْ، وَانْفَضَّحتْ أَسْرَارُكُمْ، وَانْكَشَفَتْ  
سَوَاتِكُمْ، وَمَلَأْتُمْ أَجْوَافَ أَقْلَامٍ غَيْرِكُمْ بِكَثِيرٍ مِنْ جَهْلِكُمْ، وَكُنْتُمْ  
كَالنَّوَائِحِ الْمُسْتَأْجِرَةِ، بِإِذْلِينَ رَخِصَ عَلَيْكُمْ لِتَنَالُوا بِهِ أَتَاوَاتٍ  
سَاقِطَةً فَوْقَ دُرُوجِ غَيْرِكُمْ!!

كفاكم تَغْرِيراً بِبِهَارِجِ الْأَلْفَاظِ!  
كفاكم تَلْبِيساً بِمَحَاسِنِ الْأَسْمَاءِ!  
كفاكم تَمْوِيهاً بِزَخَارِفِ الْأَلْقَابِ!  
فإنَّ أَمْرَكُمْ فِي هَذَا كُلُّهُ مَكْشُوفٌ لَنَا، كَأَنَّمَا هُوَ صَفْحَةٌ مِنْ  
كِتَابٍ، لَيْسَ دُونَهَا حِجَابٌ:

أَلْقَابُ مَمْلَكَةٍ فِي غَيْرِ مَوْضِعِهَا  
كَالْهَرِّ يَحْكِي انْتِفَاخاً صَوْلَةَ الْأَسَدِ  
فَعَلَيْكُمْ بِالْإِنْصَافِ، مَبْتَعِدِينَ عَنِ الْاِعْتِسَافِ، مُتَجَنِّبِينَ كُلَّ  
جَهْلٍ مَخْذُولٍ (خَسَاف)!

فبهذا - وبهذا فقط - تَنْشَرُحُ صُدُورُكُمْ لِلْحَقِّ، وَتَعْرِفُونَ  
حَقِيقَةَ الْعِلْمِ، وَتَعْلَمُونَ صَفَاءَ الصُّدُقِ.  
ثُمَّ بَعْدَ هَذَا وَذَاكَ، أَقُولُ لِكُلِّ (خَسَاف) أَفَّاكَ:

فَإِنْ عُدْتُ وَاللَّهِ الَّذِي فَوْقَ عَرْشِهِ  
 مَنَحْتُكَ مَسْنُونِ الْغِرَارَيْنِ أَزْرَقَا  
 فَإِنْ دَوَاءَ الْجَهْلِ أَنْ تَضْرِبَ الطَّلِي  
 وَأَنْ يُغْمَسَ الْعَرِيضُ حَتَّى يُفَرَّقَا<sup>(١)</sup>  
 وَاللَّهُ رُبُّنَا سُبْحَانَهُ يَقُولُ: ﴿وَإِنْ عُدْتُمْ عُدْنَا﴾ تَبَكُّيتًا وَوَعِيدًا،  
 تَقْرِيعًا وَتَنْدِيدًا.

أَيُّهَا الْأَغْمَارُ السَّادِرُونَ :  
 اصْدُقُوا مَعَ أَنْفُسِكُمْ، تَرَوْا حَقَائِقَ مُقَدِّمِكُمْ بِلَا نَقُوشٍ،  
 وَصُورَ مُعْظَمِكُمْ بِلَا رُتُوشٍ!  
 فَإِلَى مَتَى الْغَفْلَةُ؟  
 وَإِلَى مَتَى الْغُرُورُ؟  
 وَإِلَى مَتَى الْعَصْبِيَّةُ وَالتَّقْلِيدُ؟  
 وَاللَّهُ سُبْحَانَهُ - وَحْدَهُ - الْهَادِي إِلَى النَّهْجِ السَّيِّدِ، وَالْمَهْيَعِ  
 الرَّشِيدِ.

إِلَى هُنَا اسْتَرَاحَ الْقَلَمُ مِنَ الْجَرْيَانِ، وَهَذَا مِنْ تَتَبُّعِ زُيُوفِ  
 ذَوِي الْهَذْيَانِ، وَوَقَّفَ مِنْ نَقْضِ فِرْنِ أَهْلِ الْمَيْنِ وَالْبُهْتَانِ.  
 فَهَذَا الْحَقُّ لَيْسَ بِهِ خَفَاءٌ فَدَعْنِي مِنْ بُنْيَاتِ الطَّرِيقِ

(١) وَحَتَّى تَفْهَمَ - يَا مَنْ لَا يَفْهَمُ - أَشْرَحُ لَكَ قَائِلًا: «مَسْنُونِ الْغِرَارَيْنِ»: هُوَ  
 السِّيفُ الْحَادُّ، وَ«الطَّلِي»: أَصْلُ الْأَعْنَاقِ، وَ«الْعَرِيضُ»: هُوَ الَّذِي يَتَعَرَّضُ  
 لِلنَّاسِ بِغَيْرِ حَقٍّ.

وَصَلَّى اللَّهُ وَسَلَّم عَلَى نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ رَسُولِهِ وَعَبْدِهِ، وَعَلَى آلِهِ  
وَصَحْبِهِ وَوَفْدِهِ، وَمَنْ سَارَ عَلَى نَهْجِهِ مِنْ بَعْدِهِ .  
﴿فَسَتَذْكُرُونَ مَا أَقُولُ لَكُمْ وَأَفَوضُ أَمْرِي إِلَى اللَّهِ﴾

كَتَبَهُ

راجي رحمة الله العلي  
أبو الحارث الحلبي الأثري  
عفا الله عنه بيمته  
في خامس المجالس لخمس أيام  
بأقية من شوال سنة إحدى عشرة  
وأربع مئة وألف للهجرة

## محتويات الكتاب

مَذْخَل .....	٤
تَنَاقُضَات ... أم تَمْوِيهَات ؟ .....	١٨
صُورٌ مِنْ تَلْيِيسَاتِهِ، وَنَمَازُجٌ مِنْ تَدْلِيسَاتِهِ .....	٣٠
نَقْضُ إِيهَامِ «التناقضات» .....	٥٥
تَلْيِيسَاتُ «التناقضات» .....	٦٢
وَبَعْدُ .....	٨٤